كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم

التجارية جامعة تلمسان

السنة الأولى *L.M.D*

محاضرات مقياس مدخل إلى علم الاقتصاد

المحاضرة الأول :طبيعة علم الاقتصاد

مقدمة:

من بين الظواهر التي تشدّ انتباه الكثير من أفراد المجتمع، و تأثر على مجمعتنا تلك التي ترتبط بالاقتصاد، فنسمع كثيرا في مختلف وسائل الإعلام عن البطالة و التضخم و الشغل أو العمالة و معدل الفائدة و الاستثمار و الادخار و الاستهلاك و الإنتاج...الخ. فليس من السهل على أفراد المجتمع فهم مدلول هذه المصطلحات إلا بعد دراسة ما يسمى بالاقتصاد. إذن الاقتصاد يحاول فهم هذه الظواهر أولا. و ثانيا تحليل العلاقات أو الارتباطات الموجودة بينها(كالعلاقة بين الاستهلاك و الادخار، البطالة و الشغل، الادخار و الاستثمار...). إذن هناك مجموعة من الاستفهامات التي ينبغي على رجل الاقتصاد تحليلها و تفسيرها. **ما معنى البطالة؟كيف تحدث البطالة؟ تأثيرها على الاقتصاد؟، أسباب ظهور التضخم كيف يمكن الحدّ من أثاره؟ دور معدل الفائدة؟ ما هي الآثار المترتبة عن انخفاضها أو ارتفاعها؟ هل هناك علاقة بين الادخار و الاستثمار؟ و الاستهلاك و الإنتاج؟**

1) ***هل الاقتصاد علم أم فن؟***

العلم يعرف على أنه:" العلم هو **مجموعة القواعد التي تُكتشف بالبحث و تكون نتائجها ثابتة و قابلة للتعميم**. فهو إذن مجموعة من القواعد التي من خلالها نطلع على الحقائق التي لا تقبل الشك و الجدل". أما الفن هو تلك المعرفة التي تعتمد **على المهارات الذاتية و المواهب و الابداع** حتى و إن كان الفنان ملزما بالإحاطة بالأسس العلمية عند ممارسته للفن.

طبعا الاقتصاد هو علم وليس فنا من الفنون كالموسيقى، أو الرسم أو التصوير لأنه لا يخضع لعوامل الاجتهاد و الخيال و الإلهام الشخصي. و لكن إذا كان الاقتصاد علما، هل ينتمي إلي العلوم الدقيقة مثل الفيزياء و الكيمياء و الرياضيات،...أم ينتمي إلي العلوم الاجتماعية مثل علم النفس و علم الاجتماعية...؟ كما هو معلوم إن قواعد و نظريات العلوم الدقيقة أو الطبيعية التي تبحث في "سلوك الطبيعة " أو تحاول **دراسة الظواهر المادية تمتاز بالثبّات و قابلة التعميم في كل الزمان و**

المكان. **م**ثلا إذا تم مزج ذرتين من الهيدروجين و ذرة واحدة من الأكسجين سنحصل على الماء تحت شروط معينة.

أما الاقتصاد فينتمي إلى العلوم الاجتماعية و يهتم بدراسة جانب معين من مختلف جوانب السلوك الإنساني ألا و هو **السلوك الاقتصادي للأفراد و الجماعات**(*كمستهلك أو منتج أو مدخر أو مستثمر*). و أن السلوكيات الاقتصادية للإنسان هي بشكل بديهي سلوكيات اجتماعية تهمين عليها علاقة الانسان بالإنسان التي تتميز بالذاتية و غير موضوعية حيث قواعد و نظريات علم الاقتصاد لا تتسم بالدقة و التعميم. نستخلص بأن الاقتصاد هو علم، لأنه تتوفر له المتطلبات العلمية الثلاثة وهي: **الموضوع و المنهج و القوانين**.

من حيث الموضوع:

يدور علم الاقتصاد حول دراسة و تفسير السلوك الإنساني عند محاولة استخدام الموارد الناذرة لتحقيق أكبر إشباع لحاجات المجتمع المتعددة و ذلك بأفضل طريقة ممكنة.

من حيث المنهج:

يراد بالمنهج الطريقة التي يتبعها العقل في دراسته لموضوع ما للتوصل إلى قانون عام، أي طريقة ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة. فهو إذن مجموعة الخطوات التي يتخذها الذهن بهدف استخلاص المعرفة.[1]

المقصود بمنهج علم الاقتصاد طرق البحث و الدراسة و التحليل التي يستخدمها من أجل اكتشاف النظريات و المبادئ أو القوانين. و طبيعة علم الاقتصاد الاجتماعية تجعله عاجزا عن استخدام طريقة التجربة العلمية التي تتبعها العلوم الطبيعية. لكن بالرغم من ذلك تمكن علماء الاقتصاد من تطوير عدد من طرق البحث و التحليل تقترب من التجربة العلمية، و هناك طريقتان

[1]) سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة،الجزائر، 2008، ص 15.

أساسيتان يستخدمها الاقتصادي و هما: الطريقة الاستنباطية و الطريقة الاستقرائية لوضع القوانين الاقتصادية.[2]

1) الطريقة الاستنباطية(الاستنتاجية):

في هذه الطريقة نبدأ بمجوعة معينة من الفروض(تقبل صحتها بشكل مسبق) ثم نعلل منطقيا هذه الفروض لنصل إلى تعميمات و مبادئ و القوانين[3]، يمكن أن نعتمد على إقامة النماذج أو دراسة العلاقة ما بين متغيرين، بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فمثلا في تحليل الطلب ندرس العلاقة بين سعر السلعة و الكمية المطلوبة، مع بقاء العوامل التي تؤثر على الطلب ثابتة، فإننا نستطيع بسهولة أن ندرس العلاقة الدالية ما بين السعر و الكمية المطلوبة منها، و بهذا نصل إلى نظريات.

الطريقة الاستقرائية(التجريبية):

و تمثل الطريقة الثانية و تسمى أيضا بالدراسة التطبيقية، تعتمد على وقائع فعلية بغية وضع القوانين، و تبدأ ببيانات إحصائية مشاهدة و تحاول عن طريق التحليل المنظم أن تتوصل إلى تعميمات أو مبادئ تطبيقية. و من الأمثلة عن التحليلات التطبيقية هي الدراسات الاحصائية عن العلاقة بين السعر و الكميات المشتراة.[4] **فعلى سبيل المثال من خلال ملاحظة العلاقة بين كمية النقد المتداول والمستوى العام للأسعار لعدد من البلدان لوحظ وجود علاقة طردية بينهما، بمعنى أن زيادة كمية النقود تؤدي في الغالب إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار . فدراسة العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقد المتداول تؤدي إلى استقراء ما يعرف حالياً بنظرية كمية النقود التي تشير إلى وجود علاقة طردية بين التغير في عرض النقود (كميتها) وبين التغير في المستوى العام للأسعار مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى.**

من القوانين: الهدف النهائي للعلم هو الوصول إلى القوانين العلمية و اكتشاف الحقائق الجديدة بهدف إثراء المعرفة العلمية الحالية، كما يهدف كل علم إلى إقامة قوانين تحكم الظواهر موضوع

---

[2]) يسرى محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2007، ص 52

[3]) كامل علاوي كاظم الفتلاوي و حسن لطيف كاظم الزبيدي، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009، الأردن

[4]) سكينة بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الدراسة، و القوانين الاقتصادية هي تخص نوع من جوانب الحياة الاجتماعية و هي الجانب المتصل بالإنتاج و التوزيع و الاستهلاك.

2) ***أصل كلمة اقتصاد:***

و لم تشهد العصور القديمة وجودا مستقلا لعلم الاقتصاد عن غيره من العلوم، فقد كانت الافكار الاقتصادية متناثرة بين ثنايا الفلسفة و الاخلاق و السياسة، في كتابات كبار مفكري ذلك العصر من أمثال أفلاطون و أرسطو... كان أرسطو أول من استخدم كلمة الاقتصاد و ارتبط بالنشاط العائلي، إن كلمة اقتصاد أصلها إغريقي، ***(économie)*** أصلها كلمة " ***oikonomia***" التي تنقسم إلى مفهومين ***(oikos)*** و تعني البيت و ***(nomos)*** و تعني تدبير. و الكلمة في مجملها تعني ***تدبير البيت***.

و كان يجب انتظار تطور الرأسمالية التجارية بعد العصور الوسطى لاعتبار أن إنتاج الثروة لا يقتصر على العائلة فقط، وإنما الأمة ككل، فالاقتصاد أصبح سياسة، حيث توسع من مجال العائلة إلى مجال الأمة. لقد توسع هذا المصطلح مع ظهور **فكرة الدولة** ليشمل ما يسمى ***(oikonomia polis)*** أي الاقتصاد السياسي***Economie politique*** . وكان أول من استخدمه الكاتب الفرنسي *Antoine de Montchrestien* أنطوان دي مونكرتيان في القرن السابع سنة 1615م حين ألف كتاباً يحمل هذا العنوان: بحث في الاقتصاد السياسي.*Traité de l'économie politique*

3) مختلف تعارف علم الاقتصاد:

فمن خلال استطلاع تاريخ الفكر الاقتصاد نجد أنه يتضمن العديد من التعارف لعلم الاقتصاد. وقد تطور هذا التعريف عبر الزمن ليأخذ مدلولات أبعد عن التعريف البدائي له. و السبب في ذلك هو اختلاف الاتجاهات الفكرية للاقتصاديين.

- **فأدم سميث *Adams Smith*** (1723-1790) الاقتصادي الاسكتلندي و الملّقب "بأب الاقتصاد المعاصر"، عرّف علم الاقتصاد في كتابه الشهير «دراسة في طبيعة

وأسباب ثروة الأمم بأنه سنة 1776:" : "بأنه اسم ذلك النوع من المعرفة الذي يتصل بالثروة، أي أنه ذلك العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن بواسطتها لأمة ما أن تغتني".

- ***Jean Stewart meal (1806-1873)*** اقتصادي بريطاني يعرّف علم الاقتصاد بأنه" العلم الذي يسعى إلى استنباط القوانين التي تتولد عن عمليات البشر المتشابكة في سبيل إنتاج الثروة"[5].
- ***Alfred Marshall*** اقتصادي بريطاني (1842-1924) مؤسس المدرسة النيوكلاسيكية، عرّف الاقتصاد السياسي، أو علم الاقتصاد هو" دراسة للبشرية في ممارسة شئون حياتها العادية"" " يبحث عن الكيفية التي يحصل عليها الإنسان على دخله و كيف يستعمله". أي بمعنى أخر ذلك العلم الذي يدرس نشاط الإنسان في كيفية تأمين حاجات حياته العادية". وعلى الرغم من شمول التعريف لمسائل غير اقتصادية، أو تخرج عن نطاق علم الاقتصاد، إلا أنه يرد على ذلك بأنه لا يوجد في السلوك البشرى ما يمكن استبعاده عن نطاق علم الاقتصاد.

- ***Arthur Cecil Pigou*** اقتصادي انجليزي (1877-1959)، مؤسس ما يسمى اقتصاد الرفاهية *l'économie du bien-être* عرّف علم الاقتصاد في كتابه " اقتصاديات الرفاهية " سنة 1910" بأنه دراسة الرفاهية الاقتصادية للأفراد" التي هي جزء من الرفاهية العامة.
- ***Milton Friedman*** (1912-2006) اقتصادي امريكي فيعرّف "الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تُمّكن المجتمع من حلّ مشاكله الاقتصادية". تحصل على جائزة نوبل سنة 1976.

---

1) موضوع علم الاقتصاد حسب *Jean Stewart meal* يركز على الثروة، و يقصد بها"كل الأشياء النافعة أو الممتعة التي تمتلك قيمة قابلة للتبادل. و القوانين المستنبطة يقصد بها الانتاج و توزيع الثروة.

) من أشهر كتبه مبدئ الاقتصاد السياسي سنة 1890، تضمن نظريات الطلب و العرض، المنفعة الحدية، تكاليف الانتاج.[6]

- من بين التعارف التي حدّدت بشكل جيد موضوع الاقتصاد، ذلك الذي قدّمه أستاذ الاقتصاد ***Paul Samuelson*** *(1915-2009)*[7]، اقتصادي امريكي تحصل على جائزة نوبل 1970 الذي يذكر فيه أن:"الاقتصاد هو دراسة الكيفية أو الطريقة التي تستخدم بها المجتمعات لمواردها النادرة لإنتاج السلع التي لديها قيمة، و توزيعها بين أفراد المجتمع". إن أفضلية هذا التعريف في تحديد موضوع علم الاقتصاد تتجلى في نقطتين أساسيتين:

مشكلة الندرة:[8] إن الندرة تعني وضعية **عدم وفرة الموارد الضرورية لتلبية الحاجات من السلع و الخدمات** لمجتمع ما.

النقطة الثانية تتجلى في أن علم الاقتصاد يدرس كيف أن **مجتمع ينظم نشاطه الاقتصادي ليواجه مشكلة الندرة**. أن المجتمعات ينبغي عليها استعمال مواردها بطريقة فعّالة.

- و التعريف الذي يعتبر من أكثر التعارف شيوعا و الذي تلقى قبول الكثير من الاقتصاديين في الوقت الحالي هو التعريف الذي جاء به ***Lionel Robbins***[9] *(1898 - 1984)* اقتصادي بريطاني حيث ذكر بأن" الاقتصاد هو العلم الذي يُعنى بدراسة نشاط الإنسان في سعيه المستمر لإشباع حاجاته المتعددة و المتزايدة باستخدام موارده النادرة المحدودة ".

يمكن استخلاص من هذا التعريف أنه العلم الذي يدرس كيفية استخدام المواد المحدودة مع حاجات الإنسان المتعددة على أفضل نحو مستطاع للوصول لأقصى درجة إشباع ممكنة. فعلم الاقتصاد يهتم بمشكلة توزيع المواد النادرة على الاستخدامات المختلفة للإنسان لتحقيق

---

3) كما نشر له كتاب باسم "الاقتصاد: تحليل تمهيدي(*L'Économique*) "سنة 1948 والذي أصبح أفضل الكتب مبيعا في الاقتصاد على مر الازمنة حيث بيع منه أكثر من مليون نسخة و ترجم إلى الفرنسية و الالمانية والإيطالية والمجرية والبولندية والكورية و البرتغالية و الإسبانية و العربية. والكتاب الآن في طبعته الخامسة

8) *Selon P. Samuelson la rareté est une loi qui s'impose à tous et ce n'est qu'au Paradis qu'on pourrait accéder à tous les biens qui permettent de satisfaire tous nos besoins.*

4) أستاذ التعليم العالمي في قسم الاقتصاد ما بين 1929-1961 ***Lionel Robbins*** (*London School of Economics*)، ثمّ اشتغال منصب مدير مجلة *Financial Times*.

إشباعها[10]. لهذا عرّف علم الاقتصاد بأنه" علم الندرة و الاختيار"، و حاجات الإنسان كما هو معلوم كثيرة و متعددة و يشعر بالرغبة في إشباعها بأكبر قدر ممكن.

وتتم دراسة علم الاقتصاد على مستويين:

المستوى الجزئي: (Microéconomie)

هو فرع من الاقتصاد يتعلق بالسلوك الفردي، فأساس الدراسة في هذا المستوى هو الوحدة سواء كان منتجا أو مستهلكا. تعالج فيه الظواهر و المتغيرات الاقتصادية في إطار المشروع الوحدوي، (المؤسسات، الأسر، الطلب و العرض على سلعة معينة، تحديد سعر سلعة معينة كالأسواق،...)، يعتبر آدم سميث عادة هو مؤسس فرع الاقتصاد الجزئي.

المستوى الكلي (Macroéconomie) :

المستوى الثاني هو المستوى الكلي هنا تكون الدراسة على مستوى الاقتصاد بأكمله، و هو يركز على المتغيرات الاقتصادية في المجتمع ككل: مثل (الدخل الوطني، الطلب الكلي، معدل البطالة، نسبة التضخم، مستوى العام للأسعار...) **مختلف العلاقات التي تحدث بينهم، أين تعتبر الدولة كعنصر فعّال في الاقتصاد.** و الحقيقة أن علم الاقتصاد كان يرّكز فقط على الاقتصاد الجزئي حتى وقت قريب ثم أخذ الاقتصاد الكلي يؤخذ مكانه بعد أن ظهر المؤلف الشهير الاقتصادي البريطاني (John Maynard Keynes) *(1883-1946)، مؤسس الاقتصاد الكلي* و هذا من خلال كتابه المشهور الذي ظهر سنة 1936 المعنون ب*"النظرية العامة للعمالة و النقود و الفائدة"*، في هذه الفترة كانت كل من بريطانيا و الولايات المتحدة تعاني من الأزمة كبرى التي ظهرت سنة *1929-1933* و أن أكثر من ربع سكان الأمريكيين الناشطين مستهم البطالة. و كان له الفضل في **الربط بين**

[10]) *C'est le cas au niveau micro-économique (producteur, consommateur) et au niveau macro-économique (Etat)où ces agents économiques sont confrontés à un choix de maximisation de la fonction objective sous les contraintes usuelles. Ainsi le père de famille, qui a un salaire mensuel limité, doit choisir, par exemple, entre l'alimentation et les vêtements. Si la famille préfère bien manger ça serait au dépend de l'habillement. A l'échelle d'un pays, avoir plus d'armes pour se défendre c'est avoir tant d'université en moins*

المتغيرات الكلية في الاقتصاد و إظهار التفاعلات بينهما. و تقديم العديد من الأدوات التي يمكن من خلالها دراسة و تتبع حركة الاقتصاد الوطني و متغيراته المختلفة، فقبل*Keynes* كان الاقتصاديون يدرسون الظواهر الاقتصادية على المستوى الجزئي، و يفترضون أن ما يصدق على الجزء ينطبق على الكل و بذلك يعمّمون النتائج التي يتوصلون إليها على الاقتصاد ككل. و لكن *Keynes* أثبت أن هذا يمكن ألا يكون صحيحا و بالتالي لا بدا من دراسة مستقلة لكل ظاهرة على المستوى الجزئي و المستوى الكلي و هذا أضفى على الاقتصاد الكلي أهمية خاصة.

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

لا شك أن علم الاقتصاد وثيق الصلة بكثير من العلوم الأخرى، (كعلم النفس، علم الاجتماع، الرياضيات، الإحصاء، السياسة...). فعلاقة علم الاقتصاد بعلم النفس، فنجد مثلا الطلب على السلعة هو متغير اقتصادي يتأثر ليس فقط بالعوامل الاقتصادية (كالسعر أو الدخل) و إنما بعوامل نفسية، فالدعاية و الإعلان و الإشهار تأثر على حجم الكميات المطلوبة. أما علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع فلا يمكن أن ندرس السلوك الاقتصادي للفرد سواء كان منتجا أو مستهلكا بمعزل عن المجتمع الذي يعيش فيه، فمن الطبيعي أن يتأثر ذلك السلوك بالظروف الاجتماعية السائدة.

كما أن الظواهر التي سبق الإشارة إليها سابقا(كالبطالة و التضخم...) تفهم بشكل جيّد بواسطة الأرقام، لهذا السبب، فإن العلوم الاقتصادية ترجع كثيرا إلى المعادلات الرياضية و التحليل الإحصائي.

كما أنه من الصعب تجاهل ذلك التأثير المتبادل بين علم السياسة و علم الاقتصاد، فكثير من القرارات الاقتصادية يكمن من وراءها دوافع سياسية، و في حالات عديدة تكون عوامل الاقتصادية هي محرك للأحداث السياسية.

المشكلة الاقتصادية

مقدمة:

كما سبق و أن أشرنا سابقا، أن الاقتصاد ينتمي إلى العلوم الاجتماعية و يهتم بدراسة جانب معين من مختلف جوانب السلوك الإنساني ألا و هو السلوك الاقتصادي للأفراد و الجماعات. و أنه لكل علم له موضوع أو مجال دراسة. فالعلم الاقتصاد يختص أو يهتم بدراسة" *الندرة*" « ***la rareté*** ».

و أن ندرة الموارد هي جوهر المشكلة الاقتصادية، و لو لا ندرة الموارد لما نشأت المشكلة الاقتصادية و لو لا المشكلة الاقتصادية لما دعت الحاجة إلى دراسة علم الاقتصاد. و أن منطلق التحليل الاقتصادي ينطلق بكل بساطة من أن: الأفراد لديهم حاجات متعددة غير متناهية و متنوعة و مختلفة و متجددة، و أنهم يسعون إلى تلبيتها بواسطة الموارد المحدودة.

تعريف المشكلة الاقتصادية:

يغلب على معظم الباحثين في شؤون الاقتصاد تعريف المشكلة الاقتصادية بأنها:" نتيجة تعدد الحاجات الإنسانية و تزايدها بصورة مستمرة في ظل محدودية (ندرة) الموارد الاقتصادية، فيجعلون من **ندرة الموارد** و **تعدد الحاجات** أساس المشكلة الاقتصادية و يجعلون من المشكلة الاقتصادية حجر أساس الذي يقوم عليه علم الاقتصاد ذاته، إذ إنه يحاول استخدام النظريات و القواعد الاقتصادية في دراسة المشكلة لإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات، عبر استخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة بشكل فعّال".

1) عناصر المشكلة الاقتصادية:

و على هذا الأساس، لو أردنا دراسة المشكلة الاقتصادية، فإنه يتعين علينا أن نتناول كلا عناصرها المتمثلة في: الحاجات و الموارد.

1.2) الحاجات:

فالإنسان له حاجات متعددة حاجته إلى الغذاء و المسكن و الملبس و العلاج و التعليم و الترفيه...الخ. الحاجة ببساطة هي رغبة يشعر بها الفرد، و يترتب على عدم تحقيقها الإحساس بالألم

أو الحرمان. فالحاجة إلى الغذاء يصاحبها شعور بالجوع و هو شعور يؤلم صاحبه و لا ينتهي إلا وسيلة تذهب عنه هذا الألم و هو تناول طعام.

الفرق بين الحاجة و الرغبة: الحاجة، تتعلق بمطلب ضروري يتعين اشباعه و هي محدودة، أو هي عبارة عن رغبة ملحة لدى الفرد في الحصول على سلعة أو خدمة ما.

أما **الرغبة**، ترتبط بكيفية تحقيق هذا الاشباع(و هي غير محدودة و تختلف من فرد إلى أخر بحسب عوامل عديدة(كمستوى الدخل و الطبقة الاجتماعية،...). الحاجة ملزمة وقوية (ليس لدينا خيار للتخلي عنها) في حين أن الرغبة هي اختيارية (نستطيع أن نختار وسيلة لتلبية احتياجاتنا).

و لهذا نجد أن حسب ***(Fr. Perroux)*** " الحاجة بالمعنى الاقتصادي هي كل رغبة تجد ما يشبعها في مورد من الموارد الاقتصادية". إن الرغبة ***(le desir)*** و إن كانت لصيقة بالحاجة ***(le besoin)*** إلا أنها تختلف عنها، فالرغبة تترجم بشعور شخصي بالميل للحصول على شيء من الأشياء يختلف حدته باختلاف مدى أهمية هذا الشيء في نظر صاحب الرغبة[11]

1.1.2) أنواع الحاجات: تنقسم الحاجات الاقتصادية إلى عدّة أنواع

الحاجات الضرورية و الكمالية:

بعض هذه الحاجات يعتبر **ضروريا** لا غنى للإنسان عنه، و لا يستطيع العيش بدون إشباعه كالحاجة إلى الغذاء و الشراب و الملبس، و المسكن...(تعتبر حاجات أولية لحفظ وجوده) و البعض الآخر يعد **ثانويا** أو كماليا يمكن الحياة بدونه، و إن كان يقلل الإحساس بالرضا في معيشته.(عدم التعلّم أو الجهل).

الحاجات الفردية هي الحاجات التي يقتصر نفعها على شخص واحد مثل الغذاء.

الحاجات الجماعية هي التي يرجع نفعها لعدد كبير من الأفراد مثل الحاجة إلى الأمن والعدالة.

2.1.2) خصائص الحاجات:

- ✓ **متعددة:** الأفراد لديهم حاجات متعددة غير متناهية و متنوعة و مختلفة و متجددة.

[11]) سكينة بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص21.

أسباب تعدد الحاجات:

- *زيادة عدد السكان في المجتمع.*
- التقدم التكنولوجي(الانترنت)
- *ازدهار الحضارة و تقدم المدنية*، و ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد.
- الدعاية و الإعلام(دور الاعلان في خلق الحاجات).
- تأثير الطبقات الاجتماعية.

✓ **الحاجة مسألة نسبية:**

بمعنى أن أهميتها تختلف من شخص لأخر، و من مكان إلى أخر، و من زمن لأخر.

من حيث أن تختلف من شخص إلى آخر⟵ لو طلبنا من مجموعة من الأفراد أن يرتّبوا حاجاتهم حسب أهميتها، لو وجدنا أن ترتيب الحاجات يختلف اختلافا جوهريا من شخص إلى أخر. مثلا بالنسبة لشخص مدخن، الحاجة إلى توفر السجائر في أي لحظة يعتبر ضروريا جدا. أما الشخص الغير مدخن هذه الحاجة غير موجودة مطلقا. من حيث أنها تختلف من مكان إلى أخر⟵ أي تختلف من منطقة إلى أخرى، فمثلا الحاجة إلى اقتناء معطف تكون شديدة في المناطق الباردة عنها في المناطق الحارة.

من حيث أنها تختلف من زمن إلى أخر⟵ تختلف شدّة الحاجة باختلاف الفترات الزمنية، كالحاجة إلى التعليم، ففي الماضي أهميته كانت ضئيلة و لكنها في وقتنا المعاصر تعد عظيمة الأهمية.

✓ *إشباع الحاجة يؤدي إلى حصول الفرد على ما يسمى"**بالمنفعة utilité**":*

كل ما يشبع حاجة يكون له منفعة، كلما قام الفرد باستهلاك كميات كبيرة من السلع أو الخدمات خلال فترة زمنية محددة، تناقصت المنفعة التي يحصل عليها. و قد استخلص الاقتصاديون ما يسمى بظاهرة "تناقص المنفعة" و هو قانون اقتصادي يفسر سلوك الانسان و هو يعمل على اشباع حاجاته.

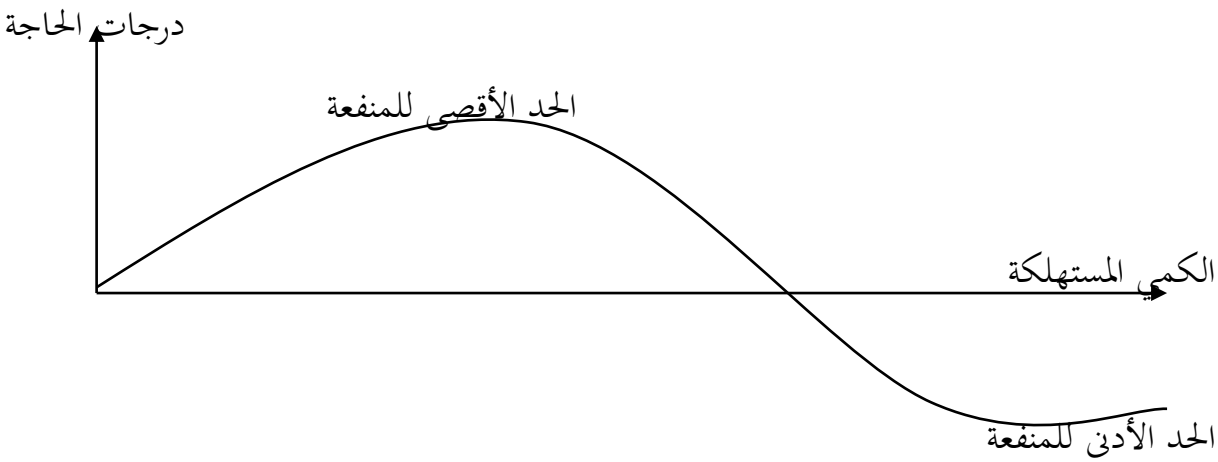

و أنه كلما كانت السلعة أكثر نفعا كلما زادت الحاجة إليها مثلا: باقتراب الامتحانات، فإن أوراق المراجعة للطالب(أوراق المراجعة=سلعة) نشعر بأنها أكثر منفعة بل لا يمكن الاستغناء عنها، و يذهب البعض إلى اقتنائها بمبلغ معين، لكن بعد الامتحان تصبح منفعتها تساوي الصفر..

✓ *إن كثير من الحاجات لها طبيعة **تكاملية**:*

بمعنى أنها مرتبطة بعضها ببعض، بحيث لا يمكن إشباع إحداها دون وجود الأخرى، كالحاجة إلى الثلاجة تتطلب الحاجة إلى الكهرباء أو السيارات تحتاج للبنزين.

✓ *قابلية بعض الحاجات **للإحلال** محل بعضها*:

و قد تكون ذات طبيعة تنافسية، بحيث أن إشباع أحدهما يمكن أن يغني – و لو جزئيا- عن الأخرى، كالحاجة إلى الجريدة أو المجلة، القهوة أو الشاي.

و هكذا نجد أن الحاجات تنمو بشكل مضطرد تعجز عن ملاحقته السلع و الخدمات المتاحة. و طالما أن الموارد المتاحة في أي اقتصاد لا تكفي لإنتاج كل السلع و الخدمات اللازمة لإشباع جميع الحاجات، فيتحتم علينا من:

1) إجراء ***مفاضلة*** بين هذه الحاجات لاختيار الأكثر أهمية أو ما يسمى بسلم الحاجات.

2) إن إشباع الحاجات هو الهدف النهائي **للنشاط الاقتصادي** أو المحرك له.

3) علم الاقتصاد بكل فروعه إنما يسعى إلى **تعظيم هذا الإشباع** لتحقيق أعلى رفاهية ممكنة للأفراد.

2.2) **الموارد الاقتصادية(عناصر الإنتاج)**

تتمثل هذه الموارد في الموارد الطبيعية و الموارد البشرية و الموارد المادية(رأس المال)(أي ما تسمى بعناصر الإنتاج)، لماذا نسميها عناصر الإنتاج لأنها تستخدم بدورها في إنتاج ما يسمى بالمنتجات، التي قد تكون عبارة منتجات مادية ملموسة تسمى *السلع* أو منتجات غير مادية غير ملموسة تسمى *الخدمات* و التي بدورها تتولى عملية الإشباع الرغبات الإنسانية و لهذا فإن تعريف المورد بالمفهوم الاقتصادي هو عبارة عن كل شيء نافع(سلعة أو خدمة) يحقق رغبة أو يقضي حاجة إنسانية. إن السلع و الخدمات يجب أن تنتج، و عملية إنتاجها تتطلب تضافر عدد من العناصر تتمثل في: العمل، رأس مال، الأرض، التنظيم، التكنولوجيا. مما يبرر دفع مقابل أو ثمن للحصول عليها. و هذه هي *عناصر الإنتاج* و هي تمثل الموارد المختلفة في أي اقتصاد.

1.2.2) خصائص الموارد أو عناصر الإنتاج:

تتوفر في عناصر الإنتاج الخصائص التالية:

- ✓ ***الندرة النسبية:***

بخلاف الحاجات فإن عناصر الإنتاج تعتبر محدودة أو نادرة نسبيا، و من هنا لا بدل من التفرقة بين الندرة في معناها المطلق و النسبي، قد نذكر أن معدن اليورانيوم أو اللؤلؤ نادر و نعني بذلك أنه يوجد بكميات قليلة في العالم، فالندرة هنا تسير إلى القلّة و هذا هو المعنى الشائع لكلمة الندرة، أما في العرف الاقتصادي *فالندرة فكرة نسبية* تعبر عن ندرة الشيء بالنسبة للحاجة إليه، أو بمعنى وجود الشيء مع عدم كفايته.

- ✓ ***تعدد الاستعمال:***

تتميز عناصر الانتاج بتعدد استعمالاتها، فالأرض مثلا يمكن استخدامها للزراعة أو البناء.

.2.2.2) مفهوم السلعة:

إن عملية الاشباع للحاجات يتم بواسطة السلع، قد تكون السلعة شيء مادي أو غير مادي(الخدمة).

1.2.2.2) *أنواع السلع:*

لا بدا قبل كل شيء أن فرّق بين *السلع الاقتصادية و السلع الحرّة:*

- *السلع الاقتصادية:*

يقصد بالسلع *الاقتصادية* هي كل السلع التي تتواجد بكميات محدودة و تحقق منفعة. إن السلع الاقتصادية لا بدا من إنتاجها(بمعنى أخر يتحتم على الإنسان أن يخصص قدر معين من الموارد لإنتاجها) و دفع مقابل للحصول عليها، و هي اقتصادية لأنها تنشأ سوق خاص بها، أي بمعنى يوجد طلب و عرض عن هذه السلعة و سعر يكون أكبر من الصفر.

- *السلع الحرة أو المباحة :*

إن السلع المتوفرة بكميات غير محدودة لا تعتبر سلع اقتصادية، فالهواء على سبيل المثال ليس سلعة اقتصادية بالرغم من أنه يشبع حاجة و هي التنفس، فهو ليس نادر فيعتبر سلعة حرّة نفس الشيء بالنسبة للشمس و الماء في بعض المناطق. فلا يقتضي الحصول عليها دفع أي ثمن، سلع لا يبّذل الإنسان أي جهد أو عناء للحصول عليها، و لا يخصص أي قدر من عناصر الانتاج في إنتاجها و هي حرّة لأنها لا تتحدد لها أسعار في الأسواق.

تنبيه: إن الاقتصاد يتجنب دراسة الأشياء الموجودة في الطبيعة على شكلها الحر، يهتم فقط بالأشياء النادرة التي تتطلب التضحية بقدر معين من الموارد لكي يمكن إنتاجها.

2.2.2.2) المستويات المختلفة للسلع الاقتصادية:

إن السلع الاقتصادية التي تستجيب فيها الخاصيتين المذكورتان أعلاه(تحقيق المنفعة و الندرة)، لا تتدخل بنفس الطريقة في النشاط الاقتصادي. ويمكن ذكر المستويات المختلفة التالية:

✓ *السلع الاستهلاكية و السلع الإنتاجية:*

السلع الاستهلاكية:

تسهم السلع الاستهلاكية مثل الملابس و المواد الغذائية بشكل مباشر في إشباع حاجاتنا و تنقسم إلى:

سلع استهلاكية معمرة أي يمكن استخدامها أكثر من مرّة مثل الملابس.

سلع استهلاكية غير معمرة تفنى أو تتحطم بمجرد استهلاكها كالمواد الغذائية.

السلع الإنتاجية أو الاستثمارية:

لإنتاج سلعة معينة يجب أن تتضافر مجموعة من الوسائل المادية و البشرية، بعض هذه الوسائل المادية تفنى خلال عملية الإنتاج(مثل المواد الأولية كالأخشاب و الطاقة...). بينما البعض الأخر لا تفنى مباشرة تساهم عدّة مرّات في الدورات الإنتاجية و تسمى بالسلع الاستثمارية حيث تفنى خلال مدة طويلة من الزمن مثل التجهيزات و المباني. و تستخدم في الإنتاج سلع أخرى. كذلك خدمات التكوين و التوجيه تعد من قبيل الخدمات الانتاجية لأنها تزيد من الكفاءة الإنتاجية للعامل.

✓ *السلع المتكاملة و السلع البديلة:*

السلع المتكاملة:

يمكن التكلم عن سلعتين أنها متكاملتين عندما لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض في تلبية نفس الحاجة، أو بمعنى أخر تعتبر سلعة تكميلية عندما تستهلك مع سلعة أخرى مثل الصبورة و الطباشير أو القهوة و السكر. إذا ارتفع سعر السكر يقلّ الطلب على القهوة.

السلع البديلة أو المتنافسة:

يمكن التكلم عن سلعتين أنها بديلتين أو متنافستين عندما يمكن فصلهما عن بعضهما البعض في تلبية نفس الحاجة مثل القهوة و الشاي. السلعة البديل هي تلك التي تستعمل مكان الأخرى، يمكن تركب القطار عوض الحافلة.

3.2) المشكلة الاقتصادية و النظم الاقتصادية:

إذن من خصائص الحاجات المتعددة و عناصر الانتاج النادرة نسبيا ينشأ ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية. و هذه المشكلة تواجه الفرد كما تواجه المجتمعات، فالفرد لديه حاجات متعددة و متنوعة باستمرار يضطر أن يؤجل بعضها و يلبي بعض الأخر نتيجة قلّة موارده المالية التي لا تمكنه من تلبية كل حاجاته في نفس الوقت. و ما ينطبق على الفرد ينطبق على المجتمع حيث تتصارع فيه الملايين

من الرغبات، ومن ثمّ ينبغي على المجتمع أن يختار الحاجات الضرورية التي يجب اشباعها أولا ثمّ الحاجات الأقل. و من هنا تنشأ التساؤلات التالية:

- ***ماذا ينتج المجتمع؟***

ما هي السلع و الخدمات التي **يجب إنتاجها و بأي كمية؟** أو بشكل أدق ما هي السلع و الخدمات التي تعتبر **أكثر نفعا** و التي يجب أن **تخصص لها الموارد الإنتاجية** المتاحة، فالمجتمع ينبغي أن يحدد ما هي الكميات التي ينبغي إنتاجها من كل السلع و الخدمات المتعددة.

هل ننتج الفولاذ أو العجائن؟

- ***السؤال الثاني: كيف ننتج؟***

أي كيف يتم إنتاج السلع و الخدمات؟ ؟ ما هي الأساليب الإنتاجية المثلى التي يتم بها انتاج هذه السلع و الخدمات؟

بأي طريقة يتم الإنتاج، فهناك طرق إنتاجية متعددة مثل:

-طرق إنتاجية كثيفة العمالة. فالمجتمع الذي توجد فيه أعداد كبيرة من السكان سيختار هذا النوع من طرق الإنتاج.

-طرق إنتاجية كثيفة رأس المال.

-طرق إنتاجية كثيفة التكنولوجيا.

- ***لمن ننتج؟***

كيف توزع المنتجات بين مختلف الأفراد في المجتمع؟ من يستفيد من ثمرات النشاط الاقتصادي؟ هل توزيع أو **تقسيم المداخل و الثروة** يتم بشكل عادل؟ كيف يتم توزيع الناتج الوطني على مختلف الأسر؟ هل يوجد الكثير من الفقراء و بعض الأغنياء؟ هل المجتمع يضمن الحد الأدنى من الاستهلاك للفقراء أو ينبغي عليهم العمل للأكل؟

من خلال هذه التساؤلات، فإن **أي مجتمع ينبغي عليه أن يقوم باختيارات** و اتخاذ القرارات حول السلع و الخدمات التي يجب إنتاجها و الموارد المستعملة و الأفراد الذين يستفيدون منها.

إن عمل الرجل الاقتصادي يرمي إلى تبيان أو إظهار كيف على ***مجتمع ما أن يقوم باختياراته بطريقة فعالة***. ***إن الفعالية الاقتصادية تعني الاستعمال بطريقة مثلى للموارد الضرورية.***

إن علم الاقتصاد يعني بتناول مختلف الأسئلة الرئيسية التي تم طرحها و بالطبع يتوقع اختلاف الطريقة التي يعالج بها المشكلة الاقتصادية بأركانها و عناصرها في ظل الأنظمة الاقتصادية المختلفة. وجد في القرن العشرين نظامان اقتصاديان مميزان: الأول هو النظام الفردي أو نظام مشروع الحر أو النظام الرأسمالي و النظام الأخر هو النظام الجماعي أو الملكية العامة أو النظام الاشتراكي.

3) ***علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي و النظام الاشتراكي:***

3-1) خصائص ***النظام الرأسمالي:***

يقوم هذا النظام الرأسمالي على ثلاث دعائم أساسية:

- **الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج**. ويرى أن القسم الأعظم من هذه الوسائل يعود لعدد قليل من الرأسماليين
- **الحرية الفردية** بكل أشكالها: **حرية الإنتاج، حرية التملك، حرية العمل، حرية الشراء.**
- لقد أشار آدم سميث إلى وجود ما يسمى باليد خفية توفق بين المصلحة الخاصة للفرد و المصلحة العامة للمجتمع. أن **النشاط الاقتصادي** تحكمه مجموعة من **القوانين الطبيعية** التي تكفل تسييره على أفضل وجه ممكن، بمعنى أن هذه القوانين تضمن **توافق المصلحة الشخصية للفرد و المصلحة العامة للمجتمع**، فكل فرد و هو يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة إنما يحقق دون أن يدري المصلحة الجماعية، لذلك لا مبرر لأي **تدخل من طرف الدولة في الشؤون الاقتصادية** لأنها قد **تعوق القوانين الطبيعية عن أداء دورها.**

2.3) علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

يعتمد النظام الرأسمالي في **علاج المشكلة الاقتصادية** على **نظام السوق و آلية السعر أو الثمن،**

إن رغبات المستهلكين في سلعة معينة تسمى قوى الطلب، و رغبات المنتجين في عرض منتجاتهم تسمى قوى العرض، فمن خلال الأسواق التي تتفاعل فيها قوى العرض و قوى الطلب تتحدّد الأسعار و تتحدد الكميات.

ماذا ننتج؟ فالسعر هو الذي **يرشد المنتجين إلى السلع** التي ينبغي **إنتاجها و الكميات المثلى، تماشيا مع الطلب عليها**. فحينما يزداد طلب المستهلكين على سلعة أو خدمة، يتجه المنتجين إلى انتاجها لتحصيل أكبر ربح ممكن. **ارتفاع السعر مؤشر للمنتجين على زيادة الإقبال على السلعة و بالتالي زيادة الحاجة إليها** و العكس صحيح.

كيف ننتج ؟ كذلك **يوجه السعر** المنتجين إلى **الطريقة المثلى لعملية الإنتاج، فأسعار عناصر الإنتاج** هي **المحددة لكميات المستخدمة** من كل عنصر من هذه العناصر. فالمِنتج يزيد من استخدام العنصر الأقل سعرا و يتجنب استعمال العنصر ذي السعر المرتفع، و في النهاية ينتج سلعة بأقل تكلفة. و إذا حدث اختلال بين العرض و الطلب لسلعة معينة، فإن تحركات الأسعار قادرة بمفردها على تصحيح هذا الاختلال، فإذا كان العرض أكبر من الطلب فإن السعر ينخفض و العكس صحيح.

لمن ننتج؟ تلعب الأسعار أيضا دورا أساسيا في كيفية توزيع الناتج، حيث يقوم بتحديد نسبة مساهمة كل عنصر من عناصر الانتاج في العملية الإنتاجية، و على قدر نسبته من الانتاج يكون نصيبه من الناتج. أو بمعنى أخر توزيع الناتج الوطني بين عوامل الانتاج التي ساهمت في العملية الانتاجية في صورة فوائد لأصحاب عوامل الانتاج.

هذا هو منطلق النظام الرأسمالي الذي يرى أن كل شيء يمكن يسير على أحسن وجه، ولكن الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم الرأسمالي عقب الحربين العالميتين الأولى و الثانية و خلال فترة الكساد الكبير عام 1929 أظهرت قصور النظام الرأسمالي عن علاج المشكلة الاقتصادية، و ارتفعت أصوات المنادية بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

3.3) خصائص النظام الاشتراكي:

يقوم النظام الاشتراكي على أساس:

1-ملكية الدولة لوسائل الأنتاج، حيث تكون الملكية الفردية في حدود ضيقة.

2-ملكية الدولة لوسائل الانتاج، يعني أن الدولة هي التي تحدد الكميات المنتجة و طرق الانتاج و عملية التوزيع الناتج.

1.3.3) طبيعة المشكلة الاقتصادية عند الاشتراكيين:

يرى ماركس أن المشكلة الاقتصادية تنتج من خلال التناقض بين شكل الانتاج و علاقات التوزيع الفردية، فيرى ماركس أن النظام الرأسمالي يتعرض للمشاكل الاقتصادية بسبب أن شكل الانتاج جماعي حيث أن الجميع يعملون و ينتجون بينما علاقات التوزيع فردية حيث أن الذي يتولى التوزيع هو جهاز السعر أو بعبارة أخرى أصحاب الملكيات الخاصة و أرباب العمل. و تزول المشكلة الاقتصادية إذا زال التناقض بين شكل الانتاج الجماعي و علاقات الانتاج الفردية عن طريق تحوّل نظام التوزيع إلى نظام جماعي، حيث تحل الملكية العامة محل الملكية الخاصة.

2.3.3)علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي:

تهيمن الدولة على النشاط الاقتصادي و تلعب دورا رئيسيا في عمليات الانتاج و التوزيع من خلال سيطرتها على وسائل الانتاج. ينظم النشاط الاقتصادي عن طريق وضع **خطة شاملة وطنية** تضعها الدولة يتم من خلالها حصر جميع الموارد البشرية و المادية و الطبيعية المتاحة في المجتمع، التي ستوزع على مختلف فروع الإنتاج على أساس **ترتيب معين لحاجات الأفراد يخضع لأوليات محددة** تقرها الدولة من خلال اختيار معين للمشاريع و الاستثمارات، و كأن الخطة تقوم بالدور الذي يؤديه نظام السعر في الاقتصاد الرأسمالي، **فالخطة هي التي تحدد السلع و الخدمات الواجب إنتاجها**، و كذلك الكميات التي تنتج من كل منها و **طريقة الإنتاج. و أن** أسعار السلع تحددها الدولة و ليس تفاعل قوى العرض و الطلب كما في النظام الرأسمالي، كما **تحدد الخطة طريقة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع** استنادا إلى مبدأ العمل هو المصدر الوحيد للدخل. و عليه لم يستطع أيضا النظام الاشتراكي

من معالجة المشكلة الاقتصادية، لأنه من الصعب **إرضاء جميع الأذواق** و بالتالي قد لا يتحقق التوزيع الأمثل للموارد الذي يكفل أقصى إشباع ممكن للأفراد.

كما يقوم هذا النظام بسلب الأفراد حريتهم و يعمل على كبت المبادرات الشخصية.

4.3) بالنسبة لنظام الاقتصاد الإسلامي:

قبل التطرق إلى نظرة نظام الاقتصاد الإسلامي للمشكلة الاقتصادية بجب الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين:***الملاحظة الأولى:*** إن مسيرة الفكر الاقتصادي العالمي هي مسيرة واحدة مترابطة الحلقات بدأت من طرف مفكري اليونان و الرومان مرورا بالنظام الاقتصادي العبودي و الإقطاعي إلى غاية مفكري المدرسة الكلاسيكية. أما مدرسة الاقتصاد الإسلامي و تطبيقاتها لدى المسلمين في العصر الوسيط و هي حلقة من الحلقات ما زالت مفقودة(خاصة ازدهار العالم الإسلامي في العصور الوسطى) و هذه الحلقة هي التي تصل ما بين التاريخ القديم و التاريخ الحديث، و يؤخذ على الاقتصاد الغربي إغفال ذكر النظام الاقتصادي في الإسلام أو تاريخ الفكر الاقتصادي عند المسلمين، باستثناء الإشارة العابرة ل"جوزيف شوم بيتر" في كتابه"تاريخ التحليل الاقتصادي" عام 1959 إلى فكر ابن خلدون، مما ترك أثرا سلبيا بالغا في ترابط حلقات مسيرة الفكر الاقتصادي.

الملاحظة الثانية: أن المنهج الاقتصادي الإسلامي ليس علم اقتصاد قائما بذاته، و إنما هو جزء من المذهب الإسلامي العام في تنظيم جميع فروع الحياة بنظرة تنظيمية شاملة، ومن ثمّ فهو ليس مجردا من الأسس العقائدية و الأخلاقية كالاقتصاد الرأسمالي و الاشتراكي، فالمعاملات الاقتصادية ينفرد الإسلام بإحاطتها بسياج من الأخلاق و القيم. فلا يتفق مع الرأسمالية أن المشكلة هي مشكلة الندرة وشح الطبيعة والموارد الطبيعية، لأنها تستند إلي نظرة سطحية تكذبها التجارب عبر التاريخ ولاسيما تجارب العصر الحديث و ما استخرج من البترول والغاز والطاقات الجديدة والمتجددة إلا دليل قاطع على قصور نظرية الندرة، وتأسيسا على ذلك يرفض الاقتصاد الإسلامي نظرية الندرة التي يؤسس النظام الرأسمالي كل منطلقاته النظرية والتطبيقية. كما لا يرى أيضا المشكلة هي تناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع، لأن المنهج الاسلامي يعطي للفرد الحرية الاقتصادية التي لا تتعارض

مع المصلحة الجماعية. و إنما المشكلة قبل كل شيء هي مشكلة الإنسان نفسه، لا الطبيعة ولا أشكال الإنتاج. وقد قرر الإسلام ذلك في الآيات القرآنية التالية: ***{ الله الذي خلقَ السمواتِ والأرضَ، وأنزلَ من السّماءِ ماءًا فأخرجَ بهِ من الثّمراتِ رزقًا لكم وسخّرَ لكم الأنهارَ(32) وسخّرَ لكم الشمسَ والقمرَ دائِبينِ وسخّرَ لكم الليلَ والنهارَ(33) وآتاكم من كلِ ما سألتموهُ وإن تَعدّوا نعمة اللهِ لا تحصوهاَ إنَّ الإنسانَ لظلومٌ كفَّارٌ.***}**صدق اللهُ العظيم. فهذه الآية الكريمة تقرر بوضوح أن اللهَ تعالى قد حشد للإنسان في هذا الكون الفسيح كل ما مصالحه ومنافعه ووفّر له الموارد الكافية لإمداده بحاجاته ورغباته المادية والروحية، ولكن الإنسان هو الذي ضيع على نفسه هذه الفرصة التي منحها اللهُ له بظلمه وكفرانه حيث ظُلم الإنسان في حياته العملية وكفرانه بالنعمة الإلهية هما السببان الأساسيان للمشكلة الاقتصادية.

ويتجسد ظلم الإنسان على الصعيد الاقتصادي في سوء التوزيع، ويتجسد كفرانه بالنعمة في إهماله لاستثمار الطبيعة و موقفه السلبي منها، **وسوء تسيير الثروة وتبذيرها**، فحين ينقطع الظلم عن العلاقات الاجتماعية للتوزيع وتجنّدُ طاقات الإنسان للاستفادة من الطبيعة واستثمارها تزول المشكلة الاقتصادية.

النشاط الاقتصادي و العمليات الاقتصادية:

تمهيد:

يكون **النشاط الإنساني نشاطا اقتصاديا** عندما يسعى إلى **مقاومة الندرة النسبية للموارد(الندرة النسبية نقصد بها وجود الشيء مع عدم كفايته)**. إن النشاط الاقتصادي يهتم فقط بالموارد النادرة التي تتطلب عملية الإنتاج أي التضحية.

1)تعريف النشاط الاقتصادي:

مقدمة:

إن **النشاط الاقتصادي يتشكل من مختلف التبادلات** التي يمكن أن توجد في إي مجتمع ما، هذه **التبادلات لها مصادر ونهايات متعددة** كالإنتاج و الاستهلاك، الادخار و الاستثمار.

هدف النشاط الاقتصادي يتمثل في **تلبية الحاجيات** عن طريق **خلق مختلف السلع و الخدمات.**

و أن النشاط الاقتصادي الكلي هو نتيجة الأنشطة الاقتصادية التي ينجزها مختلف الأعوان الاقتصاديون من خلال ما يسمى بالعمليات الاقتصادية التي تتمثل في الإنتاج و الاستهلاك و الاستثمار و الادخار و التوزيع.

2) العمليات الاقتصادية:

أولا: الإنتاج:

لا يستطيع **الإنسان استهلاك هذه الموارد** إلا بعد أن **يستخرجها من الطبيعة و يضيف لها عنصر العمل و رأس المال و يحوّلها**، لتصبح صالحة للاستهلاك و تلك هي **عملية الإنتاج**، كما أنه لا يستطيع أن **ينتج كل شيء**، لدى نراه مطالبا **بتبادل السلع مع أفراد آخرين مقابل سلع أخرى**. إن الإنسان لا يمكنه أن **يستهلك** إلا إذا **أنتج** و **تبادل الإنتاج**، و لا يمكنه أن ينتج إلا إذا استهلك.

فما هي عملية الإنتاج إذن؟

- الإنتاج هو **عملية تنسيق** لكل **عوامل الإنتاج** من أجل الحصول **سلع و خدمات.**

- الإنتاج هو ذلك **النشاط** الذي يسمح **بخلق السلع و الخدمات** لتلبية **الحاجات الفردية أو الجماعية**.
- التعريف العام للإنتاج هو **خلق منافع جديدة**.
- تقوم عملية الإنتاج على **تجميع الموارد الطبيعية** و **الأدوات الفنية** مع **العمل** من أجل الحصول على **السلع و الخدمات** تخصص للاستهلاك، فالإنتاج يتضمن عملية التحويل.

تسمح لنا هذه التعارف ضم تحت عملية الإنتاج لبس فقط **السلع المادية** و كذلك **أنشطة الخدمات. العملية الإنتاجية لا تتم إلا بتوفر العناصر الإنتاجية بنسب معينة**..

عناصر الإنتاج

1) مفاهيم أساسية لعناصر الإنتاج:

كان الإنتاج قديما **بدائيا بسيطا بعيدا** عن كل **تعقيد**، فكان الحرفي ينتج سلعة باستخدام الأرض أو المواد الأولية و العمل اليدوي، فقام النظام الحرفي على أساس تضافر عنصرين من عناصر الإنتاج هما: العمل و الأرض أو الموارد الطبيعية، غير أن مع ظهور الثروة الصناعية في أوربا خلال القرن التاسع عشر و ما صاحبها من تقدم تكنولوجي واسع النطاق قد أطاح بالنظام الحرفي، و ظهرت **العديد من المصانع** التي تضم **عدد كبير من العمال** التي تستخدم **العديد من الآلات و المعدات**. إذ أصبح من الضروري في ظل هذا **النظام الجديد** إنتاج السلع الرأسمالية قبل كل شيء للاستعانة بها في إنتاج السلع الاستهلاكية.

من هنا أصبح **رأس المال عنصرا ثالثا من عناصر الإنتاج**، و عليه أطلق على هذا النظام المعقد بالنظام الرأسمالي و مرّد هذه التسمية إلى أنه يستخدم رأس المال الحقيقي أو العيني في إنتاج السلع و الخدمات(ننتج السلع الرأسمالية أولا ثم نستخدمها في إنتاج السلع الاستهلاكية).

لماذا نستخدم رأس المال في العمليات الإنتاجية؟ إنه يؤدي إلى زيادة **الكفاءة الإنتاجية للعامل** ومن ثم **زيادة حجم الإنتاج** و هو هدف اقتصادي مرغوب في أي مجتمع. ثمّ اتضح أن عائد كل من العمل والأرض و رأس المال قد يزيد إذا تضافرت هذه العناصر الإنتاجية الثلاثة **تحت قيادة و إدارة**

رشيدة، فظهر **عنصر التنظيم** في الصناعة الحديثة كعنصر رابع من عناصر الإنتاج. و عندما تتضافر هذه العناصر الأربعة و تعمل جنبا إلى جنب في مختلف العمليات الإنتاجية سواء في ميدان الصناعة أو الزراعة أو الخدمات، فإنها تنتج كمية معينة من المنتجات النهائية و تشمل ثلاثة مجموعات:

- **السلع الاستهلاكية.**
- **السلع الإنتاجية أو الرأسمالية أو الاستثمارية.**
- **الخدمات.**

هذه الكمية من المنتجات النهائية تمثل ما يسمى **"الناتج الوطني"** أو الناتج القومي، أما القيمة النقدية لها تسمى "قيمة الناتج الوطني".

2) عناصر الإنتاج:

2-1) الأرض:

إن مصطلح الأرض لا يعني الأرض في حدّ ذاتها كمساحة يمكن أن نبني عليها منزلا أو مصنعا فحسب بل نعني بها أيضا كل شيء تمدنا به الطبيعة أي الموارد الطبيعية أو بمعنى أخر يشمل الأرض و ما فوقها و جوفها من ثروات طبيعية هبة أمدّها الله سبحانه و تعالى للإنسان ليقوم باستغلالها في النشاط الإنتاجي.

2-2) خصائص عنصر الأرض:

تتميز الأرض بعدّة خصائص من بينها:

2-2-1) *خاصية ثبات الأرض:* الأرض لا يمكنها أن تنتقل من مكان إلى أخر فهي ثابتة حيث هي، بمعنى توطن الأنشطة التي تعتمد على عنصر الأرض.

2-2-2) *جمود الأرض:* كل عنصر من العناصر الثلاثة الأخرى يزداد باستمرار، فالعمل يزداد من خلال الأعداد الجديدة التي تدخل إلى سوق العمل و كذلك رأس المال ينمو من خلال المنشآت أو المؤسسات الجديدة التي تقام و المعدات و الآلات التي يتم إنتاجها.

ماعدا عنصر الأرض فهي محدودة المساحة، لأن هذا العنصر ليس من صنع الإنسان فلا يستطيع التحكم في عرضه كما الحال في العناصر الأخرى.

2-2-3) عدم تجانس الأرض: إنها تتفاوت كثيرا من حيث درجة الخصوبة و من حيث الظروف المناخية و نوعية الثروات الطبيعية التي على سطحها و في أعماقها، و عائد عنصر الأرض يسمى الريع.

3) عنصر العمل:

3-1) تعريف عنصر العمل: هو كل مجهود بشري اختياري بمحض إرادته يترتب عليه خلق أو زيادة منفعة و يساهم به في عملية إنتاج السلع و الخدمات التي تستخدم في إشباع الحاجات لقاء مكافأة هي الأجر. لكي يعتبر المجهود المبذول عملا بالمفهوم الاقتصادي يجب أن تتوفر فيه أربعة شروط:

- **أن يكون بشريا.**
- **أن يكون اختياريا.**
- **أن يترتب عليه خلق سلعة و خدمة.**
- **أن يتقاضى صاحبه أجر.**

فالمجهود الذي لا يتحقق من وراءه منفعة(لا يساهم في إشباع حاجة) لا يمثل عملا(كعمل الممرضة الذي هو عمل اقتصادي عند تقديم خدمة للمريض بدافع الحصول أجر، في حين أن اعتناء الأم بابنها المريض بدافع الحنان و الحب و الذي لا يعتبر عملا اقتصاديا).

إذن يمكن القول بأن الاقتصاد يعني بنوع واحد فقط من العمل ألا و هو الذي يتلقى باذله مكافأة قابلة للقياس و معبرا عنها بالنقود.

3-2) أنواع العمل:

يختلف العمل المبذول من مهنة إلى أخرى، **فالعمل ليس عنصرا متجانسا**. فهناك **أعمال يدوية** تعتمد إلى حدّ كبير على **الجهد العضلي**، وهناك **أعمال ذهنية** تستند إلى **المعرفة**، كما نجد

تقسيمات أخرى كالأعمال التنفيذية و أعمال الإشرافية. لكن يجب الإشارة أنه لا يوجد عمل يدوي يعتمد فقط على الجهد العضلي دون استخدام الملكات الذهنية و بالمثل لا يوجد عمل ذهني تماما لا يتطلب أي جهد بدني. و لا نبالغ إذا ذكرنا بأن **عنصر العمل يعتبر أهم عناصر العمل،** فبدونه لا يمكن استخدام العناصر الأخرى أو الانتفاع بها. و يحصل عنصر العمل مقابل مساهمته في عملية الإنتاج على عائد يسمى الأجر.

3-3) مفهوم الأجر:

هناك مفهومان للأجر:

- *الأجر النقدي:* و هو عبارة عن المبلغ النقدي الذي يتقاضاه الفرد مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية.
- *الأجر الحقيقي:* و يقصد به كمية السلع و الخدمات التي يمكن شرائها بالأجر النقدي.

إن الأجر الحقيقي يتغير بشكل مخالف للأجر النقدي فقد يظل الأجر النقدي ثابتا و مع ذلك يرتفع أو ينخفض الأجر الحقيقي و ذلك إذا انخفضت أو ارتفعت أسعار السلع و الخدمات. إن الأجر الحقيقي هو المقياس الصادق للمستوي المعيشي للفرد و ليس الأجر النقدي.

4) عنصر رأس المال:

لا يتم الإنتاج عادة بمجرد بذل المجهود البشري على الموارد الطبيعية الخام، فيجب أولا **صناعة بعض الأدوات و الآلات التي تستخدم في الإنتاج،** وتسمى **بالسلع الرأسمالية** أو الإنتاجية أو الاستثمارية و الغرض منها **تحقيق مرد ودية أكبر.** و هكذا ظهر رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج.

4-1) تعريف رأس المال:

4-1-1) التعريف الأول: يمكن تعريف رأس المال بأنه الأداة الإنتاجية التي **لا** تستخدم لأغراض الاستهلاك المباشر وإنما للمساهمة في إنتاج سلع أخرى. و وفقا لهذا التعريف **يندرج**

تحت رأس المال كل من الآلات و المعدات و الماكينات و الأجهزة المختلفة كالمباني و المنشآت و الطرق والمخزون من المواد الأولية و السلع النصف المصنعة.

4-1-2) التعريف الثاني: إن رأس المال هو مجموعة من الموارد المتنوعة التي سبق إنتاجها و التي تستخدم في عملية الإنتاج، **فرأسمال هو مجموعة غير متجانسة من الآلات و الأدوات و الأجهزة المصنوعة التي تساعد عند استخدامها في عملية الإنتاج على زيادة إنتاجية العمل و خلق المزيد من السلع و الخدمات.**

و يتعرض رأس المال لما يسمى ***بالاهتلاك*** و معناه **تناقص قيمة رأس المال** و ذلك نتيجة:

- الاستخدام في عملية الإنتاج.
- مرور الزمن، فحتى إذا لم نستخدم الآلة الجديدة فإن قيمتها تقل تدريجيا.
- التقادم الفني، بسبب ظهور رأس المال أحدث و أكثر كفاءة فنيا.

4-2) *تكوين رأس المال:* إن **السبيل إلى تكوين رأس المال هو الادخار**(الذي هو حرمان اختياري من جزء من الاستهلاك) لغرض الاستثمار(الذي هو عبارة عن الادخار المستخدم في المشروعات الإنتاجية(فإذا لم يستغل في تمويل النشاط الإنتاجي لا يعتبر استثمارا و إنما اكتنازا).

و لرأس المال عدّة تقسيمات نشير إلى أهمها:

- رأس المال النقدي: يشير إلى **كمية النقود المستعملة لتحقيق مشروع معين.**
- الرأس المال العيني أو الحقيقي: و **تمثل الأصول الرأسمالية بمختلف أنواعها(الآلات و المصانع،..)**، و إذا طبقنا تعريف رأس المال على النقود لوجدنا أنها لا تعتبر رأس مال بالمعنى الاقتصادي إلا إذا خصصت لإقامة مشروعات و شراء أصول إنتاجية.
- الرأس المال الأصلي: هو **الرأس المال المبدئي الذي يستخدم في إنشاء المشروعات.**
- الرأس المال المكتسب: عبارة عن **الأرباح المحتجزة التي يعاد استثمارها في المشروع.**
- الرأس المال الثابت: هو الرأس المال الذي **يستخدم عدّة مرات في العملية الإنتاجية**(كالآلات و المباني و التجهيزات...).

- الرأس المال المتداول: إنه **يستخدم مرّة واحدة في عملية الإنتاج**، فيفقد بعدها شكله الأول و يختفي في النهاية في السلعة المنتجة كجزء منها و من أمثلة رأس المال المتداول المواد الأولية و الوسيطة و الوقود.

و التمييز بين **هذين النوعين من رأس المال له أهمية كبرى عند حساب التكاليف** في أي مشروع. لأن رأس المال المتداول يدخل بكل قيمته في تكلفة الإنتاج، أما رأس المال الثابت فلا يحسب من قيمته إلا ذلك الجزء الذي أستهلك خلال عملية الإنتاج(الاهتلاكات). و عائد رأس المال الذي يمثل مقابل الشراكة في العملية الإنتاجية هو الفائدة.

5) التنظيم:

يقوم هذا العنصر بالجمع بين **العناصر الثلاثة الأخرى و التنسيق فيما بينها، فالمنظم هو الذي يختار كمية و نوعية كل عنصر و يحدد حجم الإنتاج و حجم المواد الخام و المدخلات الأخرى و مصادرها و يتولى تسويق السلعة**. و في الوقت المعاصر، أصبح عنصر التنظيم له أهمية بالغة، يمكن تعريفه كالأتي:

"**هو عبارة عن تحديد وتوزيع للمسؤولية التي يتم بها توزيع نشاط المؤسسة على الأفراد العاملين بها، سواء كانوا منفذين أو مشرفين، ثمّ تحديد العلاقة بين هؤلاء الأفراد بناءا على هذه المسؤوليات**". كما يعتبر التنظيم عنصر من عناصر الإنتاج يقوم به المنظم و هذا لمزج عوامل الإنتاج للحصول على توليفة تسعى إلى ضمان التسيير الفعّال للمؤسسة.

أهمية عنصر التنظيم:

- الرفع من الكفاءة الإنتاجية.
- تحديد مسؤولية العمّال حسب التخصصات.
- جمع و ترتيب المعلومات و تحليلها و التنبؤ بنشاط المؤسسة في المستقبل باستخدام الرياضيات و الإحصاء.
- تفادي كل أشكال الفوضى و العمل على الاستقرار داخل كل مصالح المؤسسة.

ثانيا: الاستهلاك:

الاستهلاك هي تلك **العملية التي يتم بها إشباع الحاجات الاقتصادية، إن إشباع الحاجات هو النقطة النهائية وهدف النشاط الإنتاجي في أي مجتمع**. و التي تأخذ صورة إنهاء أو إفناء السلعة أو الخدمة و استنفاد ما فيها من منفعة. فالخبز يستهلك بأكله ليخفف إحساسنا بالجوع و المشهد المسرحي يستهلك عندما ينتهي بإشباع الرغبة في التسلية.

يجب أن نشير هنا أن كلمة استهلاك لا تنطبق فقط على مفهوم تحطيم أو إفناء شيء و إنما أيضا مفهوم التحويل. يجب التمييز مابين الاستهلاك الوسيط – أو الإنتاجي- والاستهلاك النهائي.

- *الاستهلاك الوسيط:*

ويقصد به استهلاك سلع معينة لغرض إنتاج سلع أخرى، هذه السلع التي هي أساس الاستهلاك الوسيط تتحول أو تتحطم خلال الدورة الإنتاجية. على سبيل المثال استهلاك الطاقة أو المواد الأولية.

- *الاستهلاك النهائي:*

إن الاستهلاك النهائي له هدف تلبية الحاجات النهائية أو الآنية. إن السلع التي هي أساس الاستهلاك النهائي تخرج من **الدورة الإنتاجية**.

2-4 أنواع السلع المستهلكة:

هناك معايير مختلفة تسمح بحوصلة أنواع السلع المستهلكة من طرف الأسر.

- *معيار الديمومة:* نميز مابين السلع الدائمة(السيارات، التلفاز...) والسلع الدائمة جزئيا(الملابس) و السلع الغير دائمة(المواد الغذائية).
- *معيار المادية*: نميز السلع المادية الملموسة و السلع الغير مادية الغير ملموسة كما نستهلك السلع المادية كذلك نستهلك الخدمات كاستهلاك خدمة تاكسي، أو مسرح...
- *معيار التجارية و الغير التجارية:* هذا المعيار ينطبق على الخدمات، فالعائلات تستهلك الخدمات التجارية كالنقل، الصحة...والخدمات الغير التجارية كالأمن، الحماية، العدالة...

- *معيار الفردية والجماعية:* معيار الفردية ينطبق على الاستعمال الأحادي للشيء مثلا شراء حلويات. أما الاستهلاك الجماعي نقصد به الاستهلاك الجماعي في نفس الوقت كرؤية مقابلة رياضية جمعيا.

ثالثا) الادخار:

إن الدخل المتحصل عليه من طرف المتعاملين يُتصرف فيه كما يلي: الاستهلاك والادخار. إن الادخار يناسب قسم من دخل العائلات الغير مخصص للاستهلاك الآني. أو هو الجزء الغير مستهلك من الدخل. إن العائلات يدخرون جزء من دخلهم المتيسر، هذا الجهد المبذول يترجم إلى تدفقات نقدية التي تغذي إرث العائلات.

أسباب الادخار: العائلات يدخرون للأسباب التالية:

- وضع تحت تصرفهم السيولة الضرورية التي تسمح لهم تحقيق **استهلاك في المستقبل**.
- وضع تحت تصرفهم احتياط الذي يسمح لهم **بمواجهة أخطار المستقبلية مثل الأمراض والحوادث**...فهو يمثل هامش للأمن.
- عبارة عن إرث: و هو يأخذ عدّة أشكال من التوظيف يسمح إما جلب مزيد من المداخل أو تحوّل على شكل ميراث للمنحدرين في العائلة.

أ) مختلف أشكال الادخار:

إن حصة الدخل المدخرة توضع في مختلف الأصول التي يمكن تجميعها في مجموعتين:

- ***الأصول المالية:*** و تضم مجموع التوظيف المالي للعائلات(تأمين على الحياة، القيم المنقولة(مال منقول،أثاث،متاع)، دفاتر الاحتياط...).
- ***الأصول الغير مالية***: الأصول العقارية (كالساكنات) التي تمثل أصول الأكثر أهمية للعائلات.

ج) *محددات الادخار*:

تتمثل فيما يلي:

* **السن** : فحسب *(Franco Modigliani) (1918-2003)* الذي اشتهرت أعماله خاصة حول دورة الحياة في نظرية الادخار و قد تحصل على جائزة نوبل من خلال هذه النظرية عام 1985. إن سلوك المدخر هو دالة لمتغير الوقت، هذا يُفسر من خلال أن الفرد يغير من قيمة ادخاره لهدف المحافظة طول حياته على مستوى معين من الاستهلاك. فيمكن تحديد ثلاث فترات:

- فترة الشبيبة: الادخار سلبي.
- فترة حياته النشيطة: الزيادة في الادخار مع الزيادة في الأجر للتحضير لفترة التقاعد.
- فترات التقاعد: المتعامل الاقتصادي يغترف من ادخاره للمحافظة على نفس الاستهلاك السابق.

* **معدل الفائدة.**

* **المحيط الاقتصادي، الاجتماعي و القانوني.**

رابعا) الاستثمار:

مفهوم الاستثمار:

هو عملية شراء المعدات و الأدوات و مختلف التجهيزات بهدف إنتاج منتج ما أو تقديم خدمة معينة لغرض الرفع من الرأسمال الأصلي. و يمكن تعريفه أيضا على أنه توجيه المدخرات إلى استخدامات منتجة التي يمكن أن تسد الحاجات الاقتصادية و في نفس الوقت ينتظر أن تنتج عائد.

إن التوسع الاقتصادي مرتبط بالاستثمار و إن نمو الاستثمار له أثر مزدوج من جهة يشجع على التشغيل الكامل للعمال، فبناء مصنع جديد يجلب مناصب عمل جديدة. و من جهة أخرى زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية و بالتالي الرفع من المستوى المعيشي للأمة.

تصنف الاستثمارات إلى أقسام عديدة و هذا حسب المعيار المأخوذ بعين الاعتبار.

1.4 المعيار القانوني:و تقسم الاستثمارات حسب هذا المعيار إلى استثمارات عامة و أخرى خاصة.

- الاستثمارات العامة: هي تلك المشاريع التي تعود فيها ملكية وسائل الإنتاج للدولة و تهدف هذه الاستثمارات إلى تحقيق الأرباح و المنافع العامة

- الاستثمارات الخاصة: و يقوم بها الخواص و يسعون جميعا في استثماراتهم إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، باعتبار ملكية وسائل الإنتاج خاصة.

2.4 معيار النشاط الاقتصادي:

و تصنف إلى استثمارات حسب القطاعات الاقتصادية، فنجد على سبيل المثال: استثمار فلاحي و أخر مصرفي و صناعي...

3.4 معيار المستويات:

و هو عبارة عن درجة أهميته و تأثيره على العملية الإنتاجية و يقسم حسب إلى ثلاثة مستويات:

- **استثمارات إنتاجية مباشرة:** و هي التي تؤثر بصفة مباشرة على العملية الإنتاجية بالزيادة أو النقصان كالآلات و المعدات و مختلف التجهيزات.

- **استثمارات إنتاجية غير مباشرة:** و هي التي تؤثر على العملية الإنتاجية بشكل غير مباشر ولكن تعد عاملا مباشرا و أساسيا في الرفع من معدلات الإنتاج و النمو الاقتصادي، كشبكات النقل و الموانئ و المخازن...

- **استثمارات الاجتماعية إنتاجية طويلة المدى:** و هي أموال موجهة لتكوين اليد العاملة الفنية و بناء المعاهد و الجامعات و الصحة و غيرها و هي تساهم على المدى الطويل في التنمية الاقتصادية من خلال توظيف الأطباء و المهندسين في حقل الإنتاج.

4.4 مصادر تمويل الاستثمار:

و يقصد بها تلك المنابع الموفرة للمال بهدف تنفيذ الاستثمار المعني و هي عديدة يمكن حصرها في:

- التمويل الذاتي: من خلال الأرباح غير موزعة لعدة دورات و الاحتياط.

- القروض بمختلف أنواعها: و هي مجموعة الديون التي تحصلت عليها المؤسسة أو الدولة حسب التحليل المراد دراسته سواء تحليل الاقتصاد الجزئي أو الكلي. و تقسم القروض إلى داخلية و خارجية

أو طويلة الأجل أو متوسطة المدى أو قصيرة الأجل. القروض الداخلية هي ديون محلية تمنحها المؤسسات المالية و البنكية و صناديق التوفير و الاحتياط، أما القروض الأجنبية أو الخارجية هي ديون مصادرها خارج الحدود الإقليمية للبلد.

6) ***التوزيع أو التقسيم:***

ينبغي التمييز بين التوزيع بالمعنى الضيق للكلمة (توزيع المنتج) والتوزيع بالمعنى الواسع (شروط وعوامل الإنتاج) بعد عملية الإنتاج وخلق الثروة أو القيمة المضافة، تقوم المؤسسة بتثمين مجموع العاملين الذين ساهموا في العملية الإنتاجية أو ما يدعى بالتوزيع الأولي للمداخل، أي يجب إجراء عملية التوزيع الثروة المنتجة. إن عملية التوزيع تندرج ما بين الوظيفتين الاقتصاديتين الأساسيتين و هما الإنتاج والاستهلاك و توزع على المجموعات الأربعة الكبرى: 1) تثمين عناصر الإنتاج 2) الضرائب المخصومة على الإنتاج(التي تسمح وتضمن استمرارية الخدمات الغير تجارية) 3) إهتلاكات الرأس المال الثابت 4) تراكم رأس المال. لا يمكن للمؤسسة أن تنتج إلا بمشاركة خمس متعاملين:

1) ***الأجراء*** : فهم يقدمون قوّة عملهم يحصلون على أجر مقابل العمل المنجز.

2) ***المشاركين*** برؤوس الأموال ويتمثلون في المساهمين الذين يستثمرون داخل المؤسسة رؤوس أموالهم التي تُموّل النشاط و يحصلون على حصص من الأرباح تبعا لعدد الأسهم التي يمتلكونها في المؤسسة.

3) ***المشاركين الخارجيين*** و يتمثلون في المنظمات المالية التي توفر رؤوس الأموال الضرورية للمؤسسة و يحصلون على فوائد عل القروض الممنوحة.

4) ***الدولة*** توفر للمؤسسة الخدمات العمومية الضرورية لسير عمل المؤسسة في ظروف مناسبة كالتهيئة العمرانية، الشرطة، العدالة... من خلال الضرائب التي تقطع من الأرباح.

5) ***المؤسسة نفسها*** التي تنظم الإنتاج عن طريق تجميع مختلف عناصر الإنتاج وتحتفظ بجزء من الأرباح الغير موزع للمساهمين.

الأعوان الاقتصاديون و الدورة الاقتصادية

تمهيد:

إن التحليل الاقتصادي يسمح بتعريف مختلف الأطراف التي تساهم في الحياة الاقتصادية، أي أن *لفهم كيف ينظم النشاط الاقتصادي لا بدا من معرفة من هم الأعوان الاقتصاديون الذين يتدّخلون في الحياة الاقتصادية مع تحديد الدور الذي يلعبه كل عون اقتصادي في الدورة الاقتصادية.*

1) تعريف النشاط الاقتصادي:

هو سعي الفرد أو مجموعة من الأفراد لإشباع حاجاتهم المختلفة أو هو *مجموعة الأعمال المنجزة من قبل الأعوان الاقتصاديين بهدف ضمان إشباع حاجاتهم.*

2) تعريف العون الاقتصادي:

- *هو كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا.*
- هو مجموعة الأفراد الذين يقومون بالاستثمار، الإنتاج، الاستهلاك، الادخار و التبادل، و يصنفون إلى فئات متشابهة و متجانسة من حيث السلوك الاقتصادي. ***إذن فالمتعامل الاقتصادي هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بمهام اقتصادية تتولد عنها تدفقات اقتصادية.***
- يمكن تعريف العون الاقتصادي على أنه:"كل فرد أو مجموعة أفراد الذين يمثلون مراكز قرار مستقلة". أو هو عبارة عن:" مجموعة متجانسة التي تجمع متخذي القرارات و الذين يحققون عمليات متماثلة و لهم خصائص موحدة".

3) مميزات الأعوان الاقتصادية:

- *مستقلون في اتخاذ القرارات الخاصة بهم.*
- *ينجزون عمليات اقتصادية.*
- *تربطهم علاقات فيما بعضهم البعض، و تنتج عن هذه الأخيرة تدفقات، تسمى بالتدفقات الاقتصادية* التي تنقسم إلى تدفقات عينية أو حقيقية و تدفقات نقدية. نفترض أن اقتصاد ما يتكون فقط من مجموعتين من الأعوان الاقتصاديون:

- ***الأسر*** حيث وظيفتها الاقتصادية الأساسية هي ***الاستهلاك***.
- ***المؤسسات*** حيث وظيفتها الاقتصادية الأساسية ***إنتاج السلع و الخدمات***.

إذا افترضنا أن كل *الإنتاج* ينحصر فقط في *السلع الاستهلاكية* و أن *المتعاملين الاقتصاديين لا يمكنها الادخار و لا الاستثمار*، فإن الحياة الاقتصادية تكون على الشكل المبسط التالي: فالأسر توفر للمؤسسات عنصر العمل و هذه الأخيرة تسلم لها السلع و الخدمات وهذا التدفق يسمى بالتدفق الحقيقي، بالمقابل للتدفقات الحقيقية نجد هناك تدفقات نقدية، فالمؤسسات تدفع أجور للعائلات، و هذه الأخيرة تستخدمها لشراء السلع و الخدمات.

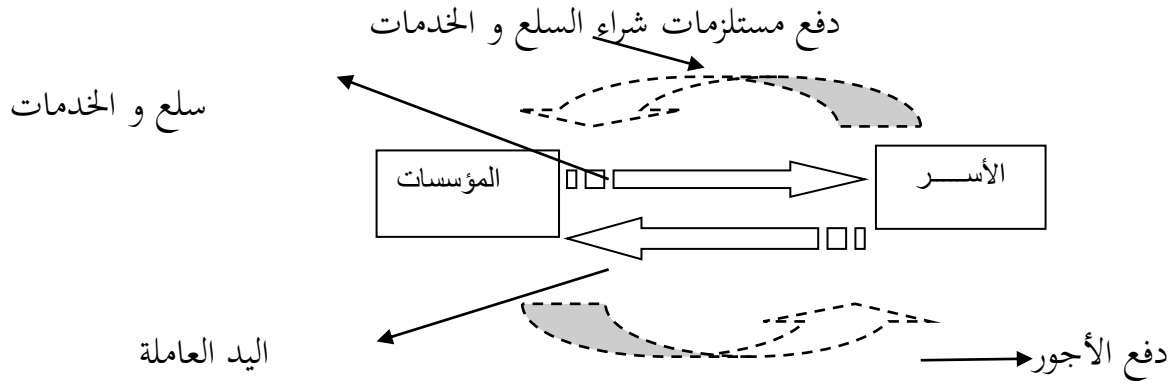

كل هذه التدفقات سواء كانت (عينية أو نقدية) فإنها تمر عن طريق الأسواق، و في كل هذه الأسواق هناك أسعار. و النشاط الاقتصادي هو النتيجة الحتمية لمجموع أنشطة الأعوان الاقتصاديون.

4) تعريف التدفقات الاقتصادية:

هي مختلف التيارات السلعية و النقدية التي تتم بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

إن التدفق الاقتصادي عبارة عن حركة مجموعة السلع أو الخدمات أو النقود التي تنتقل من عون اقتصادي إلى عون أخر.

4-1) *أنواع التدفقات الاقتصادية:*

أ) التدفقات الحقيقية أو العينية: هي حركة أو انتقال السلع و الخدمات بين الأعوان الاقتصاديين.

ب)التدفقات النقدية: هي حركة النقود بين الأعوان الاقتصاديين في اتجاه معاكس للتدفق الحقيقي.

5) تصنيف الأعوان الاقتصاديين:

يصنف المتعاملين الاقتصاديون إلى:

1) ***الأسر أو قطاع العائلات :(les ménages)***

تتكون من **مجموع المستهلكين** سواء كانوا يعيشون ضمن **أسر أو فرادى** ويتشابهون في نشاطهم الاقتصادي باعتباره ينصب على **استهلاك السلع والخدمات** ويتميز هذا العون الاقتصادي بأنه يحصل على **دخل يستعمله للاستهلاك والادخار**، وبالتالي فالعائلات تقدم العمل (الجهد العضلي والفكري) مقابل دخل يسمح لها بالاستهلاك وأيضا **بالادخار في المؤسسات المالية**.

يمكن القول أن *القطاع العائلات تمثل وحدات الاستهلاك الرئيسية، و أن مساهمتها في الاقتصاد الوطني يتم من خلال:*

- *استعمال جزء من دخلها في الإنفاق الاستهلاكي(السلع و الخدمات).*
- *تدخر الجزء المتبقي من دخلها.*
- *تستثمر مدخراتها.*
- *تدفع الضرائب و الرسوم للإدارات(الدولة).*

2) المؤسسات الاقتصادية:

2-1) تعريف المؤسسة:

المؤسسة هي منظمة اقتصادية تضم مجموعة من الوسائل المادية و المالية و البشرية التي تستعملها لإنتاج السلع و الخدمات و تقديمها في السوق. و يمكن *تعريف المؤسسة أيضا بأنها جهاز يتكون من كل الأنشطة التي تختص بإنتاج و توزيع السلع و الخدمات بغرض تحقيق الربح.*

التعريف الثاني: هي عبارة عن متعامل اقتصادي له مكانة متميزة وهي العمود الفقري للاقتصاد الوطني

التعريف 3: يعرف فرانسوا بيرو المؤسسة على أنها هي المكان الذي تتم فيه عملية الدمج بين العناصر المختلفة للإنتاج من أجل الحصول على مُنتج يتم بيعه في السوق.

التعريف4: تعتبر المؤسسة مجموعة منسقة من الأعضاء تم تنظيمها حسب أهداف معينة لأداء بعض الوظائف وذلك من خلال تنفيذ عمليات مختلفة تؤول إلى بيع السلع والخدمات في السوق.

يتمثل نشاط المؤسسة الاقتصادية في:

- *إنتاج السلع و الخدمات من خلال مزج وسائل الإنتاج و بيعها في السوق، فتحقق المؤسسة فائض في الثروة يسمى القيمة المضافة.*
- *تقوم بالاستثمار من أجل تجديد وسائل الإنتاج أو توسيع نشاطها.*
- *تدفع الضرائب و الرسوم للإدارات(الدولة).*

2-2) خصائص المؤسسة الاقتصادية:

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة(لها حقوق و عليها واجبات).
- أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.
- تأقلم المؤسسة الاقتصادية مع المحيط الذي تنشط فيه.
- قدرة المؤسسة على البقاء(تمويل كاف، عمالة كافية).
- كل مؤسسة تضع أهدافا تسعى إلى تحقيقها.
- المؤسسة وحدة اقتصادية في المجتمع، من جهة هي وحدة اقتصادية و من جهة أخرى مصدر رزق كثير من الأفراد أي وحدة لتوزيع المداخل.
- يجب أن يشمل اصطلاح المؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة، إذا ضعف مبرر وجودها و تضاءلت كفاءتها.

2-3) أنواع المؤسسات:

2-3-1) تصنيف المؤسسات تبعا للشكل القانوني:

- المؤسسات الفردية: يملكها شخص واحد أو عائلة واحدة.
- الشركات: نجد نوعين:

- شركات الأشخاص: مثل شركة التضامن، شركات ذات مسؤوليات محدودة.

- شركات الأموال: مثل شركات المساهمة.

2-3-2) أنواع المؤسسات تبعا لطبيعة الملكية:

نجد ثلاثة أنواع:

- المؤسسات الخاصة: و تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة أفراد كشركة الأشخاص.
- المؤسسات العمومية أو العامة: و تعود ملكيتها للدولة.
- المؤسسات المختلطة: الملكية مشتركة بين الدولة و القطاع الخاص، نسبة 51% مقابل 49%.

2-3-3) أنواع المؤسسات تبعا للطابع الاقتصادي:

- المؤسسات الصناعية: و تضم كل من الصناعات الثقيلة و الصناعات الخفيفة أو التحويلية.
- المؤسسات الفلاحية، مؤسسات التجارية، المؤسسات المالية، مؤسسات الخدمات.

3) المؤسسات المالية:

هي تلك المؤسسات التي يتمثل نشاطها الأساسي في إنجاز عمليات مالية منها البنوك، صناديق الادخار، شركات التأمين، وتتمثل وظيفة هذه المؤسسات في توفير الأموال، من مهام البنوك جمع الودائع من الأفراد أو المؤسسات ثم إقراضها إلى مجموعات أخرى أو استثمارها و بالتالي تحقق أرباح نتيجة عمليتي الإقراض و الاقتراض، فهي تلعب دور وسيط بين مالكي رؤوس الأموال و مستعمليها. و القروض ثلاثة أنواع: القصيرة و المتوسطة و الطويلة الأجل. و هنا تبرز أهمية المصاريف في تمويل النشاط الاقتصادي. و يتمثل نشاطها:

- *تجميع مدخرات الأعوان الاقتصاديين الآخرين.*

- *تقدم قروضا للأعوان الاقتصاديين مقابل فوائد.*
- *تدفع الضرائب و الرسوم لخزينة الدولة.*
- *تستهلك السلع و الخدمات.*

و المؤسسات المالية نوعان:

- البنوك بمختلف أنواعها، كالبنك المركزي و البنوك التجارية و التداول يتم عن طريق النقود، و السوق الذي يحكم هذه المعاملات يدعى السوق النقدي.
- البورصة و التداول يتم بالأوراق المالية و المتمثلة في الأسهم و السندات، من خلال السوق المالي.

دور المؤسسات المالية:

عندما نتكلم عن اقتصاد متطور، نجد نوعين من الأسئلة التي ينبغي الإجابة عنها من جهة كيف يستخدم الادخار و من جهة أخرى وسائل تمويل الاستثمارات. إن المؤسسات يمكنها تمويل الاستثمارات من خلال عدّة طرق:

- التمويل الذاتي الذي مصدره الاهتلاكات و الأرباح غير موزعة.
- الرجوع إلى القروض.
- أن تقدم المؤسسة في السوق المالي الأسهم و السندات.

بالنسبة للأسر قد تستعمل ادخارهم على شكل أصول حقيقية مثل العمارات، الذهب، الأحجار الثمينة...أو على شكل أصول مالية بمعنى السندات ***(les titres)*** الموجودة في السوق المالي من طرف مؤسسات أخرى أو على شكل أصول نقدية من خلال الودائع.

الإدارات:

هي كل الهيئات التي تقدم خدمات و غالبا ما تكون مجانية، وهي تتكون من(الدولة، الجماعات المحلية، الضمان الاجتماعي)، تقوم باقتطاعات إجبارية(الضرائب، الإسهامات الاجتماعية) من العائلات و المؤسسات التي يتم من خلالها تمويل النفقات العمومية، هذه العملية

تترجم فيما بعد بإيداع مبالغ نقدية للأسر و المؤسسات (إعانات عائلية للأسر أو على شكل مساعدات مالية على شكل تجهيزات

(les allocations familiales, les subventions d'équipement...) و

يتمثل نشاطها في:

- *تقديم خدمات لأفراد المجتمع.*
- *تتحصل على الإيرادات في شكل ضرائب و رسوم من الأعوان الاقتصاديين الآخرين.*
- *تستهلك السلع و الخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية.*
- *تقوم بالاستثمار في مجالات مختلفة.*

4) ***العالم الخارجي:***

يتمثل في الأعوان الاقتصاديين المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان الاقتصاديين المقيمين في الدولة المعنية. كما هو معلوم إن العديد من الاقتصاديات الوطنية أصبحت تنفتح نحو العالم الخارجي، و تحدث بينهم مختلف التدفقات الاقتصادية المتمثلة في تبادل المنتجات

(كالطاقة، المواد الأولية، منتجات فلاحية، منتجات مصنعة، الخدمات)، التصدير و الاستراد. كما يتم تبادل العمال، و حركة رؤوس الأموال(مثل القروض، الاستثمارات...). *يمكن اعتبار "باقي أنحاء العالم" وحدة اقتصادية*، لأن الاقتصاد الذي نتحدث عنه هو "اقتصاد مفتوح" يعقد صفقات مع سائر الدول و يجري معها أنواع من المعاملات التي تؤثر بدورها في الدخل و الإنتاج و الأسعار. و من أجل تحديد الخارج يكفي أن نحدد المكان الجغرافي الذي تجري فيه العملية الاقتصادية، فإذا جرت خارج المساحة الجغرافية توضع في خانة الخارج و ذلك دون الأخذ بعين الاعتبار جنسية الشخص أو المؤسسة التي تقوم بهذه العملية.

إن هذه الفئات الخمسة ترتبط مع بعضها البعض بتدفقات مالية و عينية و ارتباطها يشكل مضمون النشاط الاقتصادي و يعرف هذا التكامل بالدورة الاقتصادية.

تعريف الدورة الاقتصادية:

هي عبارة عن حركة في شكل دائري تمثل التدفقات الحقيقية و النقدية التي تنشأ بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

السوق

مقدمة:

تعد نظرية الثمن أو السعر من أهم النظريات الاقتصادية، فمن خلالها يتم تحديد سلوك كافة الوحدات الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الدولي. فالسعر هو الدافع و المحرك الأساسي لسلوك كل من **البائع و المشتري و المستهلك و المنتج و المدخر و المستثمر و أصحاب عناصر**

الإنتاج. كذلك عن طريق السعر يتم تخصيص و توزيع مختلف **الموارد المتاحة** بين الفروع الإنتاجية و به **يتحقق التبادل**.

و أن السعر يتكوّن أو يتشكل في مكان واحد هو **السوق** بأشكاله المختلفة، حيث تتلاقى **قوى العرض و الطلب** أي بين البائع و المشتري أو المنتج و المستهلك في محاولة للتوفيق أو الوصول إلى نقطة الالتقاء أو يطلق عليه **بنقطة التوازن**. و يتوقف التوازن على:

- سلوك المستهلك الذي يسعى إلى **تحقيق أقصى إشباع ممكن** لحاجاته المتعددة بأقل سعر أي عن طريق الموازنة بين **المنفعة(الإشباع)** و **الثمن(التضحية)**.
- سلوك المنتج الذي يسعى إلى **تحقيق أقصى ربح** ممكن في مقابل التقليل من حجم نفقاته إلى أقصى حدّ ممكن، أي عن طريق بين الموازنة بين **قيمة السلعة(التكلفة)** و بين **السعر(الإيراد)**.
- حالة السوق الذي يتم فيه التلاقي بين المستهلك و المنتج و دوره في محاولة التوفيق بين الرغبات المتناقضة لكل منهما.

و من هنا يمكن أن نطرح سؤالا مهما و هو ما المقصود بالسوق؟

قد يتبادل إلى أذهان كثير الناس أن السوق هو ذلك المكان الذي يجدون فيه الكثير من السلع التي يحتاجونها. أو السوق بالمفهوم التقليدي هو المكان الذي يلتقي فيه المشترون (طالبوا السلعة أو الخدمة) و البائعون(عارضوا السلعة أو الحدمة للبيع) في مكان جغرافي محدد وجها لوجه. لكن بتطوّر وسائل الاتصالات، أصبح للسوق لا يتقيد بمكان معين. و هو مفهوم يختلف عن ما هو متعارف عند عامة الناس.

1) المفهوم الاقتصادي للسوق:

السوق وفقا للمفهوم الاقتصادي الحديث هو مجموعة العلاقات المتبادلة بين البائعين و المشترين الذين تتلاقى رغباتهم في تبادل سلعة أو خدمة معينة، أو لعنصر من عناصر الإنتاج في فترة زمنية معينة. وليس بالضرورة أن يكون هناك مكان يلتقي البائع والمشتري فيه وجه لوجه، فالاتصال

بين البائع والمشتري قد يكون من خلال الهاتف أو الفاكس أو عن طريق البريد أو الانترنت، يتحقق من ذلك أن يحوز المشتري السلعة ويقبض البائع الثمن. قد أصبح مفهوم السوق لا يقتصر على الحيز الجغرافي.

كما يمكن تعريف السوق بأنه آلية عمل يتفاعل من خلالها البائعون و المشترون لتقرير سعر و كمية سلعة أو خدمة.

2)أشكال السوق:

تختلف الأسواق من جهة من حيث الطريقة التي يتحدد بها السعر و من جهة أخرى سلطة كل من البائع و المشتري في تحديد السعر. و من ثمّ لا توجد سوق واحدة بل عدّة أسواق تختلف في هيكلها أو بنيتها.

للسوق أربع أشكال:

- **سوق المنافسة الكاملة.**
- **سوق المنافسة الاحتكارية.**
- **سوق احتكار القلة.**
- **سوق الاحتكار التام:**

1.3) سوق المنافسة الكاملة:

يتميز هذا النوع من السوق بشروط خاصة إذا اجتمعت كلها تمّ تسميته بسوق المنافسة الكاملة أهم هذه الشروط.

- **أولاً تجانس السلع المنتجة.**
- **ثانياً كثرة عدد البائعين و المشترين.**
- **ثالثاً حرية الدخول والخروج من و إلى السوق.**

- **رابعاً المعرفة التامة بأحوال السوق من قبل البائعين و المشترين.**

● فيما يتعلق **بالشرط الأول** أن **تكون السلع المنتجة متجانسة، و يقصد من ذلك أن المشترين لا يوجد لديهم تفضيل لمنتجات مؤسسة ما على الأخرى لانعدام الاختلافات بين تلك المنتجات. سلع تتوافق في خصائصها ومواصفتها بشكل كامل،** أي كل وحدة منتجة تشبه الوحدة الأخرى، بمعنى أن ما ينتجه المصنع (أ) يساوي في جودته ما ينتجه المصنع (ب) و يساوي في جودته ما ينتجه المصنع (ج) و بالتالي تكون السلع التي تنتجها المصانع الأخرى بديلاً تاماً للسلع. و أن المشتري سوف ينظر إلى جميع الباعة على حدّ سواء و لا يهتم ببائع معين عند عملية الشراء. و هذا يعني أن البائعون يبيعون بالسعر السائد في السوق، لأن أي زيادة في السعر سوف يقابل بانعدام الطلب.

● الأمر الثاني تعدد البائعين و المشترين و **مقياس العدد أو الكثرة يمكن التوصل إليه بأنه يصل إلى الحد الذي ينعدم فيه تأثير أي بائع أو مشتري بمفرده، فمشتريات كل مستهلك أو مبيعات كل منتج لا تمثل إلا جزءا بسيطا جدا من الكمية التي يتم التعامل بها و التالي فإن قراراتهم كل على حدة لا تؤثر على السعر السائد في السوق مما ينتج عنه وجود سعر واحد.**

● حرية الدخول و الخروج من و إلى السوق، ويقصد به عدم وجود أي عوائق أو قيود تحول بين من يريد الدخول مع زمرة المنتجين لهذه السلعة و أيضاً أن لا تكون هناك قيود تحول بين من أراد أن يصفي مشروعه ويخرج من السوق لابد أن تكون هذه الحرية مكفولة.

● المعرفة التامة لأحوال السوق من قبل الباعة والمشترين **فيشترط أن يكون الباعة والمشترين على حد سواء مطلعين بأحوال السوق أي على علم بما يجري في السوق من تغيرات بالكميات المعروضة والمطلوبة و على علم بكل الأمور التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر بالسعر.**

إن هذه شروط **ربما يستحيل أن توجد في حياة الواقع.**

2.3) **سوق المنافسة الاحتكارية:**

وهذه السوق هي أكثر الأسواق شيوعاً ولا تتوافر فيها كثير من شروط المنافسة الكاملة، فسلع في السوق الاحتكارية غير متطابقة ولا يمكن أن توصف بأنها بديلاً تاماً لبعضها البعض، أي أن هناك اختلافا في السلع التي يتم انتاجها. تعتبر الدعاية و الإعلان في الحقيقة سمة من سمات أسواق المنافسة الاحتكارية حيث تسعى المصانع والمتاجر والشركات للترويج عن منتجاتها عن طريق الدعاية و الإعلان، أي التركيز على عوامل أخرى غير السعر.

3.3) **سوق احتكار القلة**:

يتميز هذا السوق بأن عدد البائعين قليل بالدرجة التي تجعل تصرفاتهم غير مستقلة عن بعضها البعض، أي بمعنى أن كل منتج يأخذ في اعتباره سياسات المنتجين الآخرين. يتميز بوجد عدد قليل من البائعين و المنتجين و يتّسم أيضا بتأثر كل مُنتج أو بائع بالسياسة التسعيرية للآخرين، فإذا قام أحد المنتجين بمحاولة لزيادة حصته في السوق عن طريق تخفيض السعر أو عن طريق الدعاية لمنتجه، فإنه يتوقع رد فعل كبير من قبل المنتجين الأخرين للمحافظة على نصيبهم في السوق. و تعتبر المواد الأولية التي تدخل في الصناعات من أهم هذه السلع. فإنه يؤثر بتأكيد على بقية المنتجين في السوق(قلة المنافسة). وقد يلجأ المنتجين في هذا السوق إلى تنسيق سياساتهم الإنتاجية و التسعيرية مثل منظمة أوبك.

4.3) **سوق الاحتكار التام**: هو سوق يكون فيه بائع واحد ومنتج واحد للسلعة.

3) وظائف السوق:

للسوق وظيفتان أساسيتان و هما تحديد أسعار السلع والخدمات والثاني تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة، فالسوق يحدد أسعار السلع والخدمات بمعنى أنها تتفاعل من حيث قوى العرض والطلب فالسلع التي يتوجه الناس إلى شرائها ترتفع أسعارها إلا إذا استجاب المنتجين لهذا الطلب وأنتجوا المزيد من السلع. فإذا توفرت السلعة بشكل كبير تعود أسعارها للانخفاض. وهكذا تتجاذب قوى العرض والطلب حتى تتحدد الأسعار. من وظائف السوق أنها تخصص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة فسلع التي يزيد الطلب عليها يتم توجيه المزيد من الموارد

الاقتصادية إليها، فالسلع التي يزيد الطلب عليها يزداد توظيف موارد الاقتصادية من عمل و رأس المال وموارد طبيعية في إنتاج هذه السلع.

1.4) تعريف العرض وتعريف الطلب:

تعريف الطلب: هي كمية السلع التي يرغب المشترون شرائها عند مختلف الأسعار عند فترة زمنية محددة.

القانون العام للطلب:

كلما انخفض سعر سلعة كلما زادت الكمية المطلوبة منها مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. هذا القانون يوضح لنا طبيعة العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة فالعلاقة هي عكسية، و لا تكون هذه العلاقة سليمة و صحيحة إلا إذا ظلت العوامل الأخرى ثابتة. والعوامل الأخرى تسميها مهم ظروف الطلب. إن العلاقة العكسية يمكن أن تجد لها تطبيق على جميع السلع و الخدمات و كذلك أسعار عناصر الانتاج، و لكونها اتصفت بصفة التعميم لذا أصبحت قانونا.

التمدد و الانكماش في الطلب:

تمدد و الانكماش هو التغير في الكمية المطلوبة، و هذا يعني الانتقال من نقطة إلى اخرى على نفس المنحنى الطلب، هذا الانتقال من نقطة إلى أخرى نتيجة التغير في السعر.

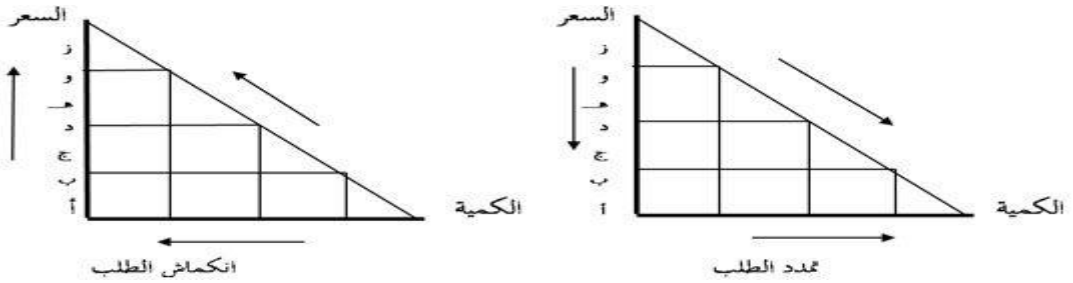

محددات الطلب: يتوقف الطلب في السوق على السعر، لكن هل هناك عوامل أخرى تأثر في الكمية الوطلوبة؟

- دخل المستهلك: من الواقع أن العلاقة التي تربط بين الكمية المطلوبة من سلعة ما و دخل المستهلك هي علاقة طردية، كلما زاد دخل المستهلك كلما زادت الكمية المطلوبة من السلعة.

و علاقته بالسلع العادية و السلع **الدنيا أو الرديئة**، يؤثر الدخل على الطلب السلع، لكن يجب أن نعرف نوعية السلع، هل هي عادية أو رديئة، طبعا هناك فرق. فلو زاد دخل المستهلك، يزيد الطلب على السلع العادية فهناك علاقة طردية، و ينخفض الطلب على السلع الرديئة، فهناك علاقة عكسية.

- **أذواق المستهلكين**: ميول المستهلكين لسلعة ما يزيد الطلب عليها.
- **توقعات المستهلكين**: إذا توقع المستهلكين زيادة أسعار سلعة معينة مثلا بعد شهر يزيد الطلب عليها حاليا.
- **أسعار السلع الأخرى** التي قد تكون **بديلة أو مكملة**، ستغير الطلب. يؤدي ارتفاع السلعة البديلة إلى ارتفاع السلعة الأصلية، لو زاد سعر القهوة، يزيد الطلب على الشاي، على اعتبار أن القهوة و الشاي سلعتان بديلتان. أي أن هناك علاقة طردية.

  أما السلع المكملة، فارتفاع سعر السكر يقل الطلب على الشاي، لأنهما مكملتان، أي أن هناك علاقة عكسية.

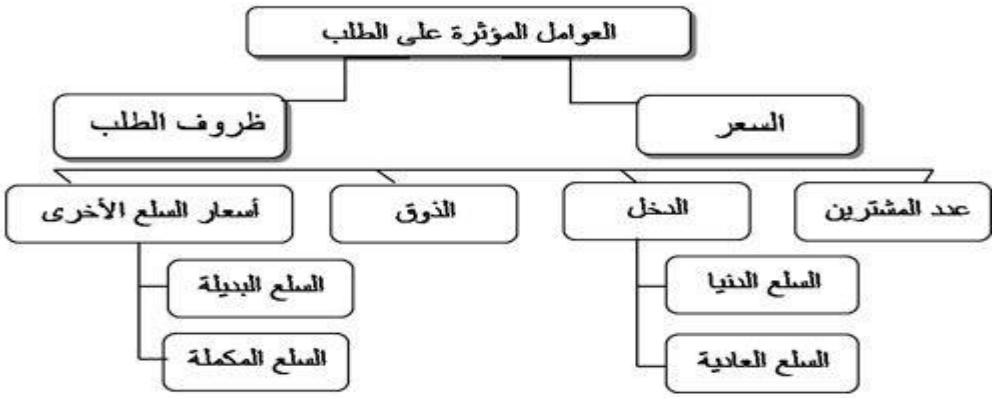

في الواقع زيادة عدد المشترين تعني أن هناك المزيد من الكميات المطلوبة يمكن شرائها عند مختلف الأسعار، و بالتالي فإن الطلب يزيد فينتقل منحنى الطلب إلى اليمين. نقص في الطلب فينتقل منحنى الطلب إلى جهة اليسار

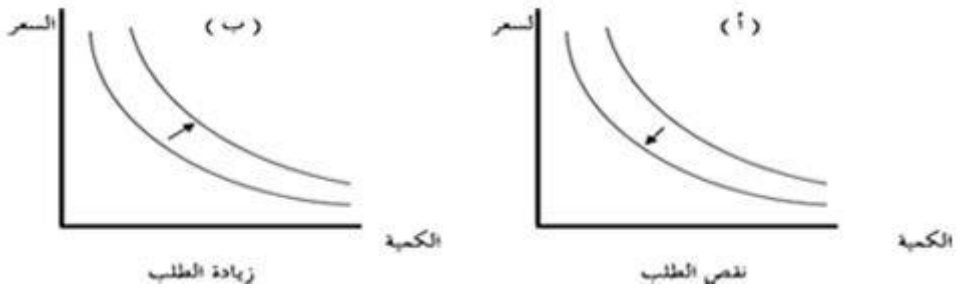

الدخل

بالنسبة للدخل نحن نفرق بين سلعتين السلعة الدنيا والسلع العادية :

السلعة الدنيا : مر معنا تعريفها وقلنا أنها السلع التي يزيد الطلب عليها إذا قل الدخل, أو يقل الطلب عليها إذا زاد الدخل فعلاقة الطلب عليها بالدخل علاقة عكسية.

السلع العادية: فإن علاقة الطلب عليها بالدخل علاقة طرديه بمعنى أنه إذا زاد الدخل زاد الطلب على السلع العادية ,وإذا قل الدخل قل الطلب على السلع العادية.

إذا الذوق من الأمور التي تؤثر فيه الدعاية والإعلام لنفرض أن الدعاية والإعلام أدت إلى تغير ذوق المستهلك لغير صالح السلعة التي كانت قيد الاستهلاك ,هل يزيد الطلب عليها أو يقل؟

السلع الأخرى : هي السلع البديلة والسلع المكملة. السلع البديلة :هي السلع التي يمكن إحلالها محل السلع قيد الاستهلاك. فإذا انخفضت أسعار السلع البديلة انخفض الطلب على السلع الأساسية.

أما بالنسبة للسلع المكملة :

أولا السلع المكملة مثل : السيارة والبنزين , أو السكر والشاي , هذه السلع يكمل بعضها بعضا لا يمكن استهلاك سلعة بدون استهلاك السلعة الأخرى. فإن العلاقة بين سعر السلعة المكملة والطلب على السلعة الأصلية هي علاقة عكسية. فإذا كانت السلعة الأساسية هي الشاي وارتفع سعر السكر كسلعة مكملة فإن الطلب على الشاي ينخفض.

فهذا الانتقال في منحنى الطلب يمينا ويسارا زيادة ونقصا لا يتحقق إلا بوجود تغيرات في ظروف الطلب التي هي عدد المشترين والدخل والذوق وأسعار السلع الأخرى.

تعريف العرض: هو كمية السلع التي يرغب البائعون بيعها عند مختلف الأسعار.

القانون العام للعرض:

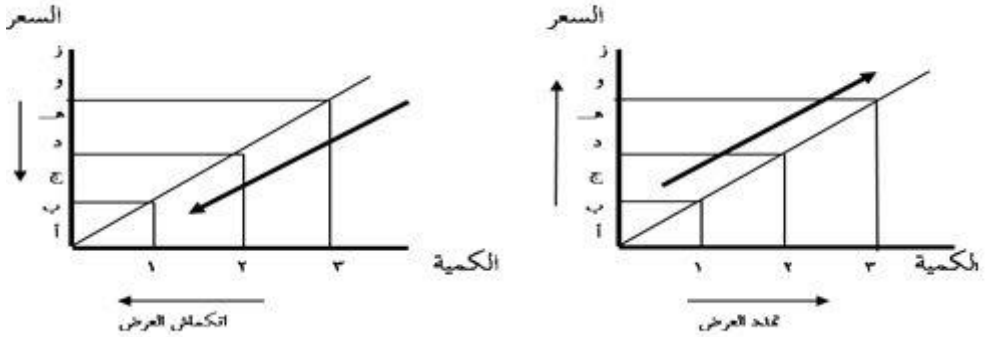

فيما يتعلق بالسعر فإن العلاقة بين السعر والكمية المعروضة هي علاقة طرديه بمعنى أنه إذا زاد السعر تزيد الكمية المعروضة وإذا انخفض السعر تنخفض الكمية المعروضة. و لا تكون هذه العلاقة سليمة و صحيحة إلا إذا ظلت العوامل الأخرى ثابتة. و العوامل الأخرى نسميها ظروف العرض.

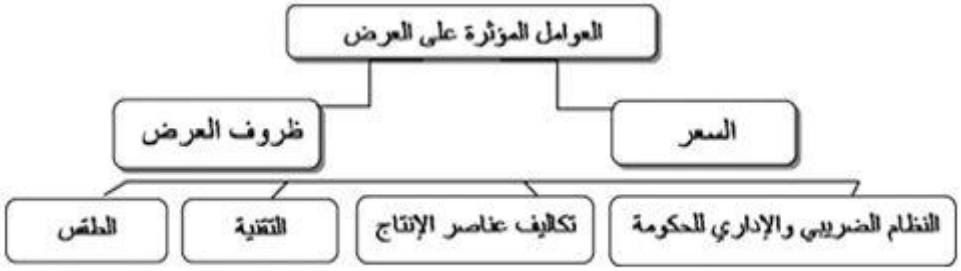

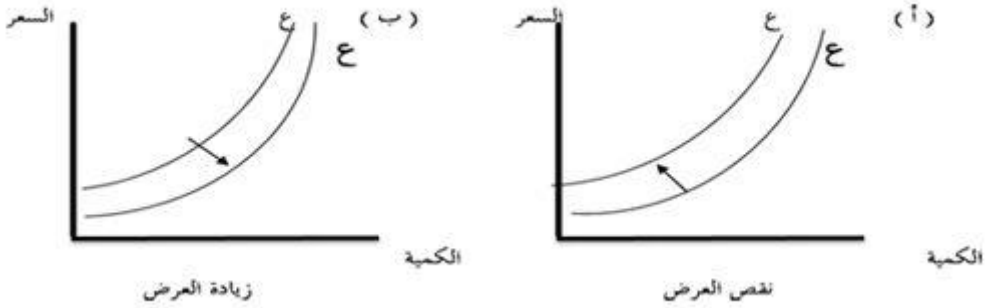

1. النظام الضريبي:

النظام الضريبي يحدد توجهات العرض ويؤثر على المعروض من السلعة، فقد تكون الإجراءات التي تتخذها الدولة تؤدي إلى حفز الإنتاج وبالتالي يزيد المعروض من السلعة، و قد تكون إجراءات الدولة

خلاف ذلك بمعنى أنها تؤثر على المعروض من الإنتاج سلباً فينقص العرض. الإجراءات التي تتخذها الدولة مثلا : فيما يتعلق بزيادة الرسوم الجمركية , أو فرض مزيد من الضرائب.

2. تكاليف عناصر الإنتاج :مر معنا أن عناصر الإنتاج هي: الأرض ورأس المال والعمل والتنظيم . أي من عناصر الإنتاج له كلفة استخدام في العملية الإنتاجية.

3) التقنية: التغير في التقنية سيؤدي بلا شك إلى تغير منحنى العرض، والتحسن في التقنية يؤدي إلى ارتفاع حجم المعروض من السلعة أي زيادة العرض.

4) الطقس : عامل آخر من العوامل هو والطقس أو التغيرات المناخية وخاصة أن بعض الدول تشهد زيادة في موسم الأمطار يسهم في ازدهار الزراعة ونمو المحاصيل الزراعية, أو تتعرض بعض البلدان إلى الفيضانات أو الأعاصير التي تدمر المحاصيل الزراعية ,وهي تسهم في نقص المعروض من تلك السلع الزراعية

– توازن السوق:

– تحديد نقطة التوازن: عرفنا أن الطلب يمثل رغبة المستهلكين والعرض يمثل رغبة البائعين، وتفاعل هاتين الرغبتين معاً، أي تفاعل قوة العرض وقوة الطلب ينتج عنهما تحديد الثمن الذي يتم به تبادل السلعة فعلاً، وكذلك الكمية التي يتم تبادلها فعلاً. ويسمى هذا الثمن بثمن التوازن، كما تسمى الكمية كمية التوازن. والخلاصة، أنه إذا كانت الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة يكون هناك عجزاً وإذا كانت الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة يكون هناك فائضاً وإذا تساوت الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة يكون هناك توازناً في السوق.

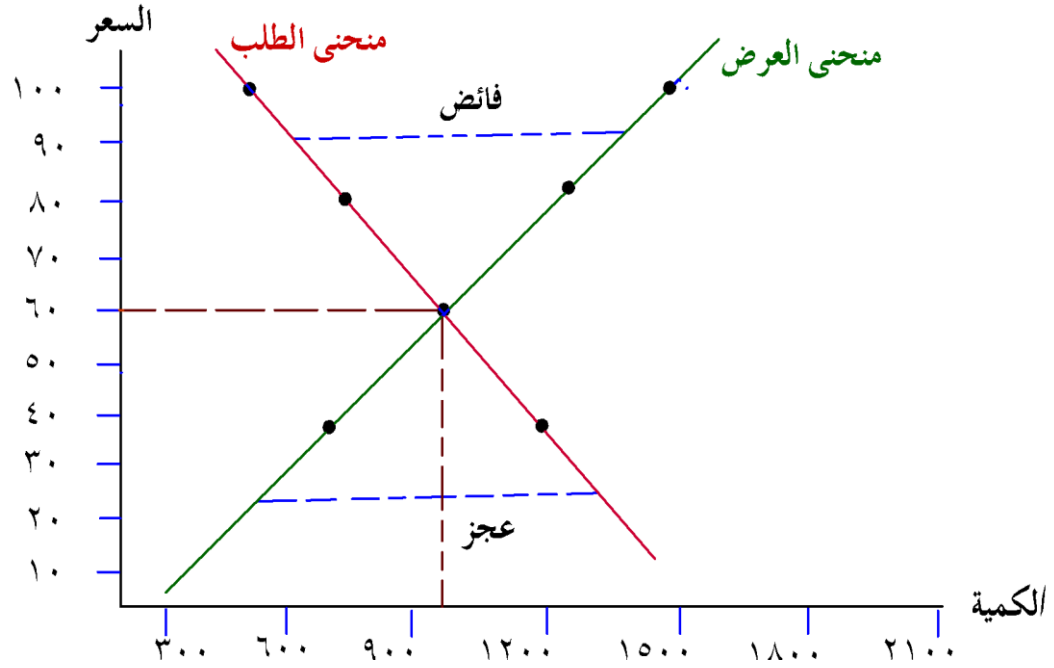

التبادل و النقود

1)مقدمة:

النقود ***monnaie*** إحدى الظواهر الاقتصادية الملازمة **للاقتصاد القائم على التبادل**. وقد **اجتهد الاقتصاديون في تعريف النقود انطلاقاً من الوظائف الخاصة بها** أو انطلاقاً من الخصائص التي تتمتع بها. و تعرَّف النقود بأنها المعادل العام للسلع، و وسيلة للتبادل وأداة لقياس القيم و وسيلة ادخارها و أداة للمدفوعات الآجلة. **و النقود هي بضاعة كباقي البضائع**، لها **قيمة مادية** بذاتها و **قيمة تمثيلية** لبضاعة أخرى مخزونة يصعب تداولها بذاتها، و **قيمة اعتبارية** يعتاد الناس على التعامل بها من دون النظر إلى كنهها وطبيعتها.

2)نشأتها و تطورها:

كانت المجتمعات القديمة القائمة على معيشة الكفاف أي القائمة على **الحياة التشاركية**، حيث تُشبع حاجات الأعضاء على نحو مباشر على حساب العمل المشترك، كانت هذه المجتمعات بغنى عن النقد و وسائل التبادل. **ومع بدء التوسع في تقسيم العمل و وجود الفائض ظهرت الحاجة إلى التبادل.**

ومع ظهور التبادل كان لابد من وجود وسيلة لتحقيق المبادلات بين الناس. وكانت المقايضة أول أشكال التبادل البدائي. والتي نعني بها استبدال سلعة مقابل سلعة أخرى دون وجود وسيط. و المتأمل في هذا النوع من التبادل يمكنه أن يتصور مدى الصعوبات التي يمكن أن تواجه صفقة من صفقات المقايضة من بينها:

- مشكلة تحقيق التوافق بين رغبات المتعاملين.
- صعوبة تقدير نسب المقايضة.
- عدم قابلية بعض السلع للتجزئة.

إن هذه الصعوبات التي واجهت عملية المقايضة خلقت الظروف الموضوعية لظهور النقد كوسيلة لتسهيل التبادل بين الناس. لكن النقود لم تولد بشكلها المتطور الذي تعرفه اليوم وإنما مرت بمراحل متعددة.

3) أشكال النقود :

1.3) **النقود السلعية أو البضاعة النقدية: هي أول شكل للنقد بحيث انفردت إحدى البضائع في عملية التداول لكثرة استعمالها و شدة** الطلب **عليها، وتحوّلت إلى مقياس عام للسلع و وسيط لتيسير التبادل بين مختلف أنواع السلع، و كانت البضائع النقدية تختلف من منطقة إلى أخرى** حسب العادات الاستهلاكية السائدة في المنطقة. ففي حين تحول البلح **والضأن والإبل** بضاعة نقدية في الجزيرة العربية، تحوّل **الشاي** بضاعة نقدية في الهند والصين، وتحوّل عاج الفيل بضاعة نقدية في إفريقيا و**الملح** في مناطق أخرى. إن هذه الأشياء لم **تكن تؤدي وظائف النقود كلها،** فمثلا لا يمكن تجزئة الماشية، و لها حياة محدودة، أما بعض السلع الأخرى فهي مثلا قابلة للتلف و لا يمكن الاحتفاظ بها.

2.3) **النقود المعدنية:** مهدت المشاكل التي واجهت مرحلة النقود السلعية الطريق إلى البحث عن وسيط يأخذ بعين الاعتبار هذه العيوب ويحقق فوائد أخرى، ولم يلبث أن أصبح الذهب والفضة أهم أنواع النقود المعدنية المعروفة لما لهما من **خصائص مميزة** في *الاحتفاظ بالقيمة*، *وعدم التعرض للتلف*

والقابلية للتجزئة. إن *النقود المعدنية* تميزت لفترة طويلة من الزمن بأنها *تحمل قيمة في حدّ ذاتها ليتم قبولها من طرف الجميع*، فالمعادن الثمينة لأنها نادرة، غير قابلة للتلف و قابلة للتجزئة أو القسمة فرضت نفسها لغاية بداية القرن العشرين. و من ثم انفرد هذان المعدنان الثمينان بأداء دور البضاعة النقدية الوحيدة في كل الاقتصادات التبادلية في العالم. و لصعوبة **قياس وزني الذهب أو الفضة وعيارهما** عند كل عملية تبادل تمّ **سكهما نقوداً** يتم تداولها بوزن وعيار محددين. وتحول **الذهب والفضة من بضاعة نقدية إلى نقد مسكوك** يقوم بكل **وظائف النقود: مقياس للقيم، وسيط في التداول، أداة ادخار، ووسيلة دفع الحسابات وتسويتها. لكن كميات الذهب والفضة في مرحلة معينة من تطور البشرية لم تعد كافية وحدها للقيام بكل وظائف النقد مما خلق حاجة إلى نقود أكثر وفرة.**

3.3) **النقود الورقية:** يعتقد البعض أن الرومان تعاملوا **بالنقود الخطية *monnaie scripturale***، غير أن **الثابت تاريخياً أن أحد المصرفيين في سويسرا ويدعى بالمستروك *Palmstruck* قد ابتكر ما سمي بشهادات الودائع في القرن السابع عشر، يعطيها لزبائنه بدلاً من الذهب المودع لديه لاستخدامها في عمليات التبادل.** وما **لبثت شهادات الودائع أن تحولت بسرعة إلى الأوراق النقدية أو ما يسمى بالنقد الورقي.** ومازال العمل بهذه الأوراق حتى الزمن الحاضر بصرف النظر عن أنها لم تعد تمثل ذهباً أو فضة. فقد تحولت من **نقد تمثيلي** (تمثل قيمة المعدن الثمين المودع في المصرف) إلى **نقد اعتباري** يقبله الناس في التداول لاقتناعهم بإمكانية الحصول مقابله على البضاعة التي يريدونها. **وتحولت الأوراق النقدية إلى قوة شرائية عامة وفورية تقوم بكل وظائف النقد.**

4.3) ***نقود الودائع:*** تتكون من الحسابات الجارية أو ودائع تحت الطلب لدى البنوك و تنتقل ملكيتها إلى شخص أخر بواسطة الشيكات. والشيك كما هو معروف أمر موجه من صاحب الوديعة و هو الدائن إلى البنك و هو المدين لكي يدفع لأمره أو لأمر شخص أخر و لحامله مبلغا معينا من

النقود. ما معنى الوديعة؟ هي كل الأموال المرصودة في الحسابات البنكية، وتنقسم إلى قسمين الودائع الجارية و الودائع للآجال.

الودائع الجارية: هي وضع النقود في البنك و ميزتها أنه يمكن سحبها في أي الوقت، بواسطة دفتر الاحتياط والتوفير، ويتحصل صاحب هذه الودائع على فوائد. و النوع الثاني من الودائع الجارية هي تلك الودائع تحت الطلب تنتقل ملكيتها إلى شخص أخر عن طريق الشيك.

الودائع للآجال: هي إيداع نقود في البنك، و ويتحصل صاحبها على أوراق تسمى أُذنات الخزينة، كل أُذن لا يقل على عشرة آلاف دينار ميزتها أنها لا يمكن سحبها في أي وقت، ولكن لآجال محددة تتراوح ما بين ستة أشهر 6 إلى 12 شهراً.

5.3) **النقود الالكترونية:** و يطلق عليها أيضا "النقود الرقمية" و هي عبارة عن أرصدة نقدية مسبقة الدفع مسجلة على وسائط الكترونية(بطاقات ممغنطة و هواتف محمولة مبرمجة لهذا النوع من التعامل) و هي تسمح بالتمويل عبر شبكة الأنترنت، كما تسمح بتحويل القيمة من شخص لآخر تسديد لثمن المشتريات مثلا: دفع ثمن تذكرة أو وجبة طعام...

4)وظائف النقود:

تبين لنا من تطور نشأة النقود أنها جاءت للقضاء على صعوبات المقايضة من ناحية، و لتيسير عمليات التبادل التي زاد حجمها زيادة كبيرة من ناحية أخرى، ومن خلال هذا التطور الذي كان يأتي دائماً لكي يلبي حاجات المجتمع يمكن جمع وظائف النقود في قسمين:

****الوظائف الأساسية.***

*هي ***وسيط للتبادل*** و ***مقياس مشترك للقيمة***.

الوظائف ثانوية أو مشتقة وهي:

*تستخدم كمستودع للقيمة.

*تستخدم كمعيار للمدفوعات الآجلة.

1.4) **النقود كوسيط للتبادل:**

أي انقسام عملية التبادل إلى شقين سلع تستبدل بنقود ثمّ نقود تستبدل بسلع، أي النقود هي وسيط في هذا التبادل، إن نجاح النقود في القيام بهذه الوظيفة يتطلب أن تكون مقبولة من طرف جميع المتعاملين.

2.4. النقود كمقياس للقيمة:

إن النقود تسمح بتقويم قيمة أي سلعة أو خدمة المتبادلة في السوق، فالنقود تسمح إذن بمقارنة قيم مختلف السلع الاقتصادية، فكل سلعة أو خدمة يتم تقويمها بسعر التبادل الذي يمثل كمية النقود التي يقدمها كل فرد مقابل اقتناء سلعة أخرى. إن أهمية هذه الوظيفة تزداد ليس فقط كلما كان هذا المقياس القيمي مقبولا من طرف الجميع، بل أيضا كلما كان هذا المقياس ثابتا في قيمته، بمعنى أن الوحدة النقدية يمكن أن تشتري نفس المجموعة من السلع و الخدمات.

3.4) النقود كمستودع للقيمة:

يمكن استعمالها في أي وقت ممكن، من خلال اختزانها أو ادخارها بغرض استخدامها في المستقبل، هذا يعني أن النقود هنا تقوم بوظيفة مخزن أو مستودع للقيمة. **وتظهر أهمية هذه الوظيفة كلما كانت الوحدة النقدية ثابتة القيمة نسبيا.**

4.4) النقود كمقياس للمدفوعات الآجلة:

هذه الوظيفة لا تعدو أن تكون امتداداً للوظيفة الأولى للنقود أي مقياس القيّم الحاضرة فهي هنا تقيس المدفوعات التي يقع استحقاقها في المستقبل، أي أنها ترتكز أساسا على صفة القبول العام التي يجب أن تتمتع بها النقود ليس فقط في الوقت الحاضر بل في المستقبل أيضا.

5) ***تعريف النقود:***

يمكن التطرق إلى مختلف تعارف النقود كما يلي:

"النقود هي **مجموعة وسائل الدفع** التي يستعملها الأعوان الاقتصاديون في عمليات التبادل".

" النقود هي **أي شيء** يستخدم **كأداة للتبادل** وتكون **مقبولة بشكل عام** أو كأداة للدفع".

" النقود هي **أي شيء** يستخدم على نطاق واسع في سير عمليات بيع و شراء السلع و الخدمات و يكون مقبولا داخل المجتمع كأداة التبادل".

" النقود هي **الأدوات** التي يستخدمها المجتمع في مبادلاته التجارية و تمثل **القوة الشرائية** و **تتمتع بالثقة بين المتعاملين** و قوتها في تسديد الديون و الالتزامات".

و يمكن استخلاص من التعارف السابقة العناصر التالية:

إن النقود تمثل **سلعة اقتصادية**: لها منفعة تقدمها وعليه يجب إنتاجها(فهي ليست متوفرة في الطبيعة) من طرف متعامل اقتصادي له خصوصية.

النقود تمثل أحد الأصول التي تسمح لحاملها اقتناء السلع والخدمات.

إن النقود تشتمل على مجموع وسائل الدفع المتوفرة للمتعاملين الاقتصاديين التي تسمح بتحقيق الصفقات.

المشكلات الاقتصادية الكبرى (التضخم و البطالة)

1) التضخم:

1-1) مفهوم التوازن:

إن مستوى الأسعار هو دالة بين كمية النقود التي تتداول في الاقتصاد بالنسبة حجم الإنتاج الوطني، لكي يكون هناك توازن يجب في أي وقت أن تكون مساواة بين طلب وعرض على السلع مع ثبات الأسعار.

2) تعريف التضخم:

كثيرا ما نسمع لفظة التضخم تتردد على ألسنة وذلك لكونها حالة مرضية تشكو منها معظم اقتصاديات العالم اليوم. التضخم هو من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى

انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:

أ) الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار:

يمكن تعريف التضخم على أنه ارتفاع عام ومستمر للأسعار، و يظهر التضخم عندما يحدث اختلال في الدورة الاقتصادية أي عندما الطلب على السلع و الخدمات يكون مرتفع عن العرض. أو ما يسمى *التضخم بواسطة الطلب*، هذا النوع يظهر عندما الطلب على السلع والخدمات يتزايد بطريقة مستقلة بدون تزايد مماثل للعرض.

ب)ارتفاع الدخول النقدية مثل الأجور:

يكون مصدره ارتفاع كبير في الأجور. يحدث هناك تضخم إذن أمام ارتفاع القدرة الشرائية بمعنى وجود كمية معتبرة من النقود في الاقتصاد، في حين أن العرض الحقيقي للسلع و الخدمات يكون غير مرن بمعنى لا يتناسب مع ارتفاع الطلب. إن التعديل الوحيد لجعل الطلب يوازي العرض لا يمكن أن يتم إلا من خلال الرفع من الأسعار، وبالتالي فإنه عندما ترتفع الأسعار تقصي مجموعة من المستهلكين وهكذا يحدث التوازن.

ت)ارتفاع التكاليف:

الاختلال بواسطة التكاليف هذا النوع الثاني من التضخم ينتج عن طريق ارتفاع تكاليف الإنتاج(سعر عناصر الإنتاج، الأجور...)، هذا الارتفاع في تكاليف الإنتاج تنعكس على سعر المنتجات.

ث)الإفراط في خلق الأرصدة النقدية:

ومن هنا يرى بعض الكتاب أنه عندما يستخدم تعبير "التضخم" دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فإن المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار وذلك لأن الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم.

إن ظاهرة التضخم تتمثل في الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، وتقاس القيمة الحقيقية لوحدة النقد في وقت معين بالمتوسط العام لما يمكن أن يشتري بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات، مسببات التضخم تنتج من خلال فائض في النقود بالنسبة لكمية السلع المنتجة.
توصف حدَّةُ التضخم بتطوّر معدل الارتفاع في مستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، فقد يكون معدل الارتفاع معتدلا أو شديدًا أو جامحاً وهذا الأخير يصبح مدمراً حيث تتضاءل القوة الشرائية لوحدة النقد بسرعة نتيجة للارتفاع الحاد والمتتالي للأسعار مما يدفع الأفراد للتخلي عن استخدام العملة كمستودع للقيمة ومقياس للمدفوعات الآجلة ثم ينتهي الأمر بالإطاحة بالنظام النقدي القائم عندما يهرب الأفراد من استخدامها وسيطا للتبادل.

3) أنواع التضخم:

يمكن التمييز بين أنواع عدّة من التضخم من خلال ظروف أو أسباب حدوثها، وزمان ومكان حدوثها. وقد ذكرت الأدبيات الاقتصادية عدة أنواع للتضخم أهمها:

3-1-التضخم العادي أو الزاحف:

عند زيادة عدد السكان تزداد احتياجاتهم، فتضطر الدولة إلى تمويل جانب من الإنفاق العام عن طريق إصدار نقود بلا غطاء ذهبي، كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا هو التضخم العادي الذي تعاني منه غالبية دول العالم، و عليه فإن هذا النوع من التضخم ناجم عن تزايد الطلب الفعال على السلع والخدمات ومن أهم أسباب حدوثه:

- الزيادة الطبيعية للسكان وتطور احتياجاتهم، دون أن يواكب ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات لتلبية هذه الاحتياجات.
- تمويل قسم من الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج أو المعادن الثمينة.

- تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الفعال.

ويتسم هذا النوع من التضخم بحدوث ارتفاع بطيء في مستوى الأسعار، ولكنه مستمر.

3-2- التضخم المكبوت:

التضخم المقيّد أو المكبوت هو عبارة عن حالة يظل فيها المستوى العام للأسعار منخفضاً بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب ارتفاع (انفجاري) في الأسعار في مرحلة لاحقة. عادة ما يظهر هذا النوع من التضخم في البلدان ذات الاقتصاد المخطط و التي تهيمن فيها الدولة على الاقتصاد، حيث تصدر الدولة نقوداً من دون غطاء ذهبي لها بغرض تمويل الإنفاق العام للدولة، فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على العرض، بمعنى أنّ هذا النوع من التضخم يحدث في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وبخاصة عندما تُصدر الدولة نقوداً وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية. تلجأ الدولة إلى التدخل من أجل التحكّم بالأسعار، عن طريق تحديد حصص استهلاكية لكل فرد من هذه السلع والخدمات، وكأن الدولة بذلك كبتت (قيدّت) تحّول الفجوة بين الطلب الأكبر وبين العرض الأقل، لذلك تنشأ الأسواق السوداء.

3-3- التضخم الجامح:

عادة ما يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش أو في مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، أو في الفترات التي تعقب الحروب، ولذلك يعتبر " التضخم الجامح" أسوء أشكال التضخم، حيث يفتقد الناس الثقة بالنظام الاقتصادي القائم، مثال ذلك ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تضاعفت الأسعار نحو 500 مرة، وهو حالة اقتصادية تدمر فيها القوة الشرائية للوحدة النقدية، وقد تصل الأسعار في ارتفاعها إلى أرقام خيالية، وتزداد سرعة دوران النقود، وتعطّل وظيفة النقود كمخزن للقيمة، وتستخدم كوسيط للتبادل فقط. ذلك لأن النقود لم يعد لها قيمة تقريباً.

3-4- التضخم المتسلّل:

وهو تضخم عادي لكنه يحدث أثناء انخفاض الإنتاج، حيث تبدأ أسعار السلع والخدمات في الارتفاع، ما يخلق مخاوف لدى المستهلكين من استمرار ارتفاع الأسعار، فيقومون بشراء السلع والخدمات ويتخلصون من النقود، فيتكون التضخم المتسلل والذي يؤدي إلى كبح النمو.

3-5- التضخم المستورد:

عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة فإن كثيراً من السلع المتداولة محلياً سترتفع أسعارها أيضاً، وهذا ما يؤثّر بشكل واضح على أصحاب الدخول الثابتة فيطالبون بزيادة الأجور والمرتبات.

3-6. التضخم الركودي:

في فترات الركود ينخفض الطلب الفعال، وينخفض مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي فتتزايد معدلات البطالة، لكن إذا كان هناك احتكار كامل أو مهيمن حيث انعدام المنافسة الحرة والحقيقية، فلا يستطيع أحد إجبار الشركات المحتكرة على تخفيض أسعارها في حالة الركود، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة.

4) *النتائج المترتبة عن التضخم:*

- التضخم يجعل ميزان التبادل مع الخارج في حالة سيئة.
- انخفاض قيمة العملة.
- القدرة الشرائية للعملة تنخفض.
- نقص الثقة من قبل المستهلكين في العملة.
- ارتفاع الأسعار يؤدي إلى الاحتكار وتخزين السلع.
- إن المدخرين يبحثون في استبدال نقودهم مقابل قيم مضمونة: كالذهب و العملة الصعبة.

4) السياسات المتبعة للحد من التضخم:

لعلاج مشكلة التضخم تتبع الدولة مجموعة من السياسات سواء كانت اقتصادية أو نقدية:

- **سياسة تجميد الاجور و مراقبة الأسعار:**

للحد من التضخم تعمل الدولة بالتعاون مع **النقابات و أرباب العمل على تجميد الاجور لفترة زمنية محددة، و في نفس الوقت تراقب التغيرات في الاسعار للحفاظ على القدرة الشرائية للاجراء.**

– مراقبة الإصدار النقدي:

يقوم البنك المركزي بتنفيذ السياسة النقدية من خلال مجموعة من الأدوات.

- ✓ **رفع سعر إعادة الخصم:** من النشاطات الاعتيادية التي تقوم بها البنوك التجارية هي خصم الأوراق التجارية للأفراد و في المقابل تقوم هذه الاخيرة بإعادة خصمها لدى البنك المركزي، و في هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم من أجل التقليل من حجم السيولة المتداولة.
- ✓ **سياسة السوق المفتوحة:** يقوم البنك المركزي ببيع الاوراق المالية و ذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق.
- ✓ **رفع نسبة الاحتياط القانوني:** كما هو معلوم أن البنوك التجارية ملزمة بإيداع جزء من الودائع لدى البنك المركزي و يسمى بالاحتياط القانوني، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياط القانوني من أجل تخفيض القدرة الائتمانية لدى المصارف التجارية.
- ✓ **رفع سعر الفائدة:** يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة لتشجيع الادخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية.

كما يمكن محاربة التضخم عن طريق اتباع الحكومة مجموعة من الاجراءات المالية، مثل خفض الانفاق الحكومي، فرض ضرائب جديدة أو زيادة نسبة الضرائب القديمة